واضافة الدرر الى الكلمات من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه فيكون تقدير الكلام هذا وصلات من سلك الكلمة التي كالدرر في المرغوبية الرموز طالب

بسم الله الرحمن الرحيم ان احسن ما يفتتح به

المنطق والكلام حمد الله الواحد الذي براء الانام ونصب

جهات دالة على وحدته على وجوده الدهور والاعوام

وابهى ما يترنم به البلابل في الحدائق صلوة من حلت بدرر

كلماته الرموز والدقائق وهو محمد المبعوث بمعجزاته الباهرة

الى كافة الخلائق وبعد فهذه تحقيقات شريفة بعبارات

رائقة تسابق معانيها الاذهان بل تدقيقات غامضة

تعجب استماعها الاذان علقتها على المبحث المتداول فيما

بين المحصلين الموسوم بجهة الوحدة بين المتعلمين المشتملة

على اشارات الى لطائف امور لا يلوح عليها اثر الارتياب

والمتضمنة على اشياء هن ام الكتاب وقد كنت متكاثرا في

مطالعتها ومتجاسرا في مناظرتها حتى لم يحق شيء من رموزها

ورفعت الحجب والستائر عن وجوه كنوزها واطلعت فيها

على نكات لا يهتدى اليها بدون المعالم الا المعي ولا يرشد بها

الا الاوحدي فشمرت عن ساق الجد لاستخراج نفائس درر قد

احتجبت تحت جلابيب عباراته واستكشاف عرائس غرر قد

استترت تحت براقيع اعتباراته ضاما اليها ما سمعته من استادنا

المحقق ومخدومنا المدقق بل عامة ما اوردناه من فوائده

وجلة ما ذكرناه من عوائده فجاء بحمد الله رسالة جامعة

لفوائد لم يسمع بمثلها الاذان وحاوية لفرائد لم يطمسهن

انس

انس قبلهم ولا جان فان ردها الاغبياء فستقبلها الاذكياء

وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق واعلم ان القوم قد

اوردوا في اوائل كتب الفن بحثا طويلا وبينوا فيه امورا يتوقف

عليها الشروع على وجه البصيرة وتعين في تحصيل الفن وسموها

بالمقدمة وطولوا فيه الكلام تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة

والضبط تسهيلا للمتعلم والمصنف تركها راسا وقصر على ما هو

المقصود دوما منه الى الايجاز وكون كتابه للمبتدا الذي تحصيله

قسري فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة

بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما في الكتاب والشارح

لما اراد ان يقتفي اثر القوم تتميما للفائدة وتكميلا للعائدة

فان ذلك فيه حث على معرفة الموضوع اى مبحثها والمبادى بالفتح الاوفق من اجزاء العلوم انفعها والمبادى من كل شئ ما منه فذه فاجيب بان ذلك ان نظر فيما هو المقصود من العلم اقتضى ذكر المسائل وقد يقال عدم ذكرها انما هو لشدة اتصالها بالمبادى بانه ان كان نظر فيما هو المقصود من العلم اقتضى ذكر المسائل وقد يقال عدم ذكرها انما هو لشدة اتصالها بالمبادى بالمسائل التى هى المقصود من العلم ولو لا سالم يلتفت الى ما عداها فالمناسب ان يقال ان يقتصر وحدها حقيقة بالشرح الى ذلك ما اوردوه وتغير المقصود من العلم على انه اصطلاحى فلكل ان يصطلح على ما يرجع عنده

كثرة مسائله طال عرضه قال مختصر المنتهى

للمقاصد عليه اى يتوقف الامر

اى قلبه

أَوْرَدَ بِاهْتِمَامٍ وَلْيَخُصَّ ذَلِكَ الْبَحْثَ وَلْيَتَمَّ فَصَدَّرَهُ بِالْأَمْرِ بِالْعِلْمِ اهْتِمَامًا

عطف تفسير

جعل اب تما

وان كان الاصح ارجاع الكل راجع الميبى

اى طالب الرشد

بِشَأْنِهِ لِكَوْنِهِ مُنَاطًا لِتَحْقِيقِ كَلَامِ الْقَوْمِ فَقَالَ اعْلَمْ اَيُّهَا الطَّالِبُ

للتحصل العلم

ذو انثنا

الْمُسْتَرْشِدُ اَنَّ مَنَاطَ تَحَقُّقِ كُلِّ طَالِبٍ كُنْهَ اى اُمُورٍ مُتَكَثِّرَةٍ عِلْمًا كَانَتْ

كالامور برهنة

اى خارجة من القعدة الى الفعل

الضبط جعل الشئ بحيث لا يشذ منها ما يجب دخوله

عبد الرحيم

اَوْ غَيْرَهُ مُدَوَّنَةً اَوْ غَيْرَهَا كَائِنَةً تِلْكَ الْكُنْهَ بِحَيْثُ تَضْبِطُهَا اى

كعلم الخياطة ببرهان

اى غير خارجة من القعدة الى الفعل كعلم الحياكة

بِجَعْلِ تِلْكَ الْكُنْهَ مَضْبُوطَةً بِحَيْثُ لَا يَشِذُّ مِنْهَا مَا يَجِبُ دُخُولُهُ فِيهَا

اى لا يخرج

عطف تفسير

جِهَةً وَاحِدَةً اى جِهَةَ وَاحِدَةٍ صَارَ سَبَبًا لِوَحْدَةِ تِلْكَ الْاُمُورِ الْمُتَكَثِّرَةِ

صفة امر

عطف تفسير للمتكثرة ذو انثنا

باب نفع العلم المنطف منه بناء على واحد

عقله

فِي ذَوَاتِهَا وَالْمُتَعَدِّدَةِ فِي اَنْفُسِهَا وَاتَّحَدَ بِسَبَبِهَا عَدَّهَا شَيْئًا وَاحِدًا

اى بعد العقل حسنا ق

بالتنوين

باب نفع العلم المنطف منه

وَسَمَّاهَا بِاسْمٍ وَاحِدٍ وَتَفَرَّدَ بِهَا بِالْحَدِّ دُونَ اَنْ كَانَتْ فِي الْعُلُومِ مِثْلًا

اى بعد فيما وغيرها عن سائر العلوم بالحد وبيان هو كتابة خارجة وخارقة عن كتابة سائر العلوم غير كتابة

كُلِّ عِلْمٍ عِبَارَةً عَنِ الْمَسَائِلِ الْمُتَكَثِّرَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ عَدُّوهُ عِلْمًا

المنطف عن التحقيق منه

اى كان على بعد بعد الفضاء تامل

اى مع كونها عبارة عن المسائل المتكثرة المتعددة

وَاحِدًا وَسَمَّوْهُ بِاسْمٍ وَاحِدٍ وَاَفْرَدُوهُ بِالْحَدِّ دُونَ فَلَا شَكَّ اَنَّ هُنَا لَهُ

اى وعدوها علما واحدا وسموها بالتنوين واحد منها

ثم ذكر الامر المناسب أما موضوع ذلك العلم بأن يكون موضوعا لمسائله الكثيرة راجعة الى شئ واحد يسمى موضوعا لذلك العلم كالعدد المرجع عنه الى موضوعا لمسائل علم الحساب الكثيرة وأما غايته بأن يكون غاية لمسائله الكثيرة بنفس شئ واحد او لا يكون كذلك المسائل واحدة باعتبار وحدتها وأما غيرهما عبد الرحيم

أمر بناسب تلك الكثرة ويرتبط به بعضها ببعض وبواسطته استحسن

عقله على السبب

والا فلبعد كل مسئلة على حدة او جميع مسائل جميع العلوم علما واحدا الكون مسائله كثيرة انتهى منه

عدها علما واحدا فذلك الامر هو جهة الوحدة بمعنى جهة واحدة صادرت

وبعد افقت تماما سواء صدر المتعلق بها بعد

كالموضوع والغاية وغيرهما

وحده تعلق

او اعتبار به

اى اخذ اصالة بجهته سبب للوحدة اه

فقط

سببا للوحدة الاعتبارية لتلك الامور المتكثرة فاضافة الجهة الى الوحدة لابسة

لان وحدة العلم اعتبارية لان مسائله كثيرة في نفسها وان عد علما واحدا بواسطة الامر

من اضافة السبب الى المسبب فقولهم تضبطها صفة للكثرة افترازعن المسائل

حال

كل واحد منها

لا بيانية كما قيل

كالنحو والصرف مثلا

بامور اجمالا ان فيها اى

المتكثرة المجموعة من عدة علوم متخالفة لانها قائمة كائنة متشاركة في انها احكام

اضافة العدة الى العلوم اى علوم معدودة

اضافة الصفة الى الموصوف

بل جهاري جهة وحدة لانها تضبطها

متعددة

اى على موضوعي

طلق

واحدة

اخر لعله

عليهم

بامور على اخر كذلك المتشاركة لبعض مما يحسن بعضها عدة تلك المسائل

اى يجمعها على ما يشتمل عليه من

اى المسائل الكثيرة

عقله وان احكم

صفة كثيرة

لان بعضها احكام

علما واحدا فمن حق طالب كذلك ان يتصور كلا منها بخصوصها كما انه

والا لجعلت العلوم علما واحدا لان الكل وبناء التعليم لا يشترك فيما يمتاز الا من شرح جهته

اى انها احكام بامور

من حق طالب العلم واحدا ان يتصوره بخصوصه وقال ابونا والمنادنا مدة

صدر المقدم اجتمع

واسمه صدر الدين

اى الكرام

اى العلماء

اى الاجلة

مقدور المقدر

المحققين لا زال كاسمه صدرا للمنقول ما دام العقول فاعلم كرة الاولى

اى مدحها بمعنى العقل

اى العقل العشر

اى ادنا ما تامل

جهة تضبطها وتجعلها واحدا اعتباريا واقلها متشاركة الامور في انها

فانه لا يلزم

وفيه انه مخالف لما قرر

ان يعد كل مسئلة علما واحدة وان امكن ان يعد مسائل

متكثرة غير متشاركة

علما واحدا لتغايرها بالامور

الا ان يقال المراد بالجهة

لبعضها متشاركة

اى اخرى التي

لاشتمالها ذاتية او عرضية

لا مطلقة فتامل انتهى

طلع الله رشاده

عبد الرحيم

مَوْجُودًا لَكِنْ مِنْهَا مَا اعْتُبِرَ ضَبْطُ تِلْكَ الْجُمْلَةِ إِيَّاهَا كَالْمَسَائِلِ الْمُشَارَكَةِ فِي أَمْرٍ

يُعْتَدُّ بِهِ كَالْمَوْضُوعِ وَالْغَايَةِ وَمِنْهَا مَا لَمْ يُعْتَبَرْ كَالْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ الْغَيْرِ

الْمُشَارَكَةِ فِي أَمْرٍ يُعْتَدُّ بِهِ فَقَوْلُهُ نَضْبِطُهَا إِشَارَةٌ إِلَى جِهَةٍ وَحْدَةٍ اعْتُبِرَ

ضَبْطُهَا كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ لَمَّا أَمْكَنَ أَنْ يُعْتَبَرَ فَتَخْرُجُ الْمَسَائِلُ الْمَجْمُوعَةُ مِنْ عُلُومٍ

إِذَا الْمَشَارَكَةُ الْمَذْكُورَةُ وَإِنْ كَانَتْ جِهَةً تَضْبِطُهَا إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُعْتَبَرْ لِعَدَمِ كَوْنِهَا

فِي أَمْرٍ يُعْتَدُّ بِهِ هَذَا كَلَامٌ تَحْقِيقِيٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ

بِجِهَةِ الْوَحْدَةِ الْأَمْرُ الَّذِي صَارَ سَبَبًا لِوَحْدَةِ الْكَثْرَةِ سَوَاءٌ اسْتَحْسَنَ بِسَبَبِهَا

عَدَّهَا شَيْئًا وَاحِدًا أَوْ لَا وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ عَلَى هَذَا كَثْرَةٌ لَا تَضْبِطُهَا

جِهَةُ وَحْدَةٍ كَالْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ وَمِمَّا يَقْضِي مِنْهُ الْعَجَبُ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَضِّهِمْ

بِالْجِهَةِ مَا ذَكَرْنَا وَقَالَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ نَضْبِطُهَا فَنَدٌ وَاقِعٌ لَا افْتِرَادِيٌّ

قال المحشي المدقق مولانا برهان الدين ... ان المهملة عند علماء البلاغة تكون في قوة الكلية دفعا للترجيح فيرد عليه انه يلزم حينئذ ان لا يصح ... وقضية جزئية فيما كان المحمول فيه اعم ... دفعا للترجيح وايضا لا يتمشى ذلك في ما كان المحمول فيه اخص من الموضوع كقولك الانسان كاتب بالفعل وما قلنا قد يكون لم يرد علينا شيء منه رحمه الله تعالى

اذ لا يوجد كثرة لا تضبطها جهة وحدة فاعرف وقد أفيد المقصود و بالشاهد

الكتاب على قوله من حق كل طالب كثرة انه لا يفيد المقصود و يهوان من حق كل

طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذ الكثرة لكونها مهملة

في قوة من حق كل طالب بعض الكثرة فلا يفيد المقصود و يهو ظاهر و انتصغوا

الامر فيه فتشبثوا بإرادة بان التنوين في الكثرة للعموم كما في تمرة خير من جرادة

و بإرادة بان المهملة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكلية دفعا للترجيح

احد المتساويين على الآخر وأقول يهذا بناء على انه يعتبر دخول كل على لفظ الطالب

فقط و يكون اضافته الى الكثرة لمجرد تعيين المضاف من غير تعرض للشمول

في المضاف اليه وجودا و عدما واما اذا اعتبر دخول السور على مجموع المضاف

والمضاف اليه بان يعتبر الاضافة مقدما على السور فيكون المعنى ان من حق

فان السود الغبس علبه داخل تحت الموصوف والصفة فان وصف العجل ببانه فبل دفعل السود وبذا الغبس فدفعل السود
كما لا يخفى تامل ح

كل من يصدق عليه هذا المفهوم او مفهوم طالب الكثرة على قياس كل رجل يا بني فله

صفة

فيكون المعنى كل طالب كلة كثرة

جواب لما دفعول الام على جواب اما اذا الا شئ مح منه

اى وصلنا منه

دد هم لا فاد المقصود افادة ظاهرة هذا هو التحقيق وبالقبول حقيق ادانا الهم

اى منه الوجه

جواب اذا انه وفقه سبحانه لهذا الذى فلنه ابدنا وسلمنا خلد الله خلاله افاده على راى

اضافة المشبه به الى المشبه منه من الاشكال والجواب اى فى فرسه اول من وضع آه ح

والاسناد بر عايه المستفهد منه

المسلك بجعل التوفيق فلا نصغ الى ما افرد وا فانه وقع اول من وقع فيه من

اى لا نسمع متقدمون

من اضافة المشبه به الى المشبه

حال من فاعل نجعل مرجى

قلة التدبر وتبعة الباقون المنعهم دبقة التقليد عن التفكر وهم يحسبون انهم

الاضافة الى المفعول وربقة فاعله

اى عدو ينفعهم كعوائهم

اى حاصل الكلام بيان

يحسنون صنعا ليس هاكانوا ينفعونا لو كانوا يعلمون وبالجملة المقصود انه يلبق

شان ان ينصف النحو بانه علم يبحث فيه عن احوال الكلمة وبنائها

اى ابهى للناد آه

اى كعون احف بمعنى الرائف منه

بحال كل من هو طالب الكثرة ولها جهتان نضبطها ضبطا معتبرا ان نعرفها اى تلك

حال من الكثرة منه

اى بوجه اخص منه بدليل ان الباء وما تبعدت الجهة

الكثرة المطلوبة بتلك الجهة ان نتصورها بخصوصها بتعريفها فاخوذ من تلك

الخصوصية احد به كل شئ عما كل شئ بتعينه ولكل شئ آه وحده مخصصة من الكتاب التعريف

الجهة الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالى بتلك الكثرة ويكون بالجهة

اى عند علم الكثرة التى المطلوبة

ثم ناخذ عما عداها فالعلم الحاصل من تلك الجهة العلم الاجمالى وعلى الوجه الكلى

اى عند ان قراء يكف بالظنيات بعض المطالب الا فلة حاجة اليه على آتى عطف تفسير

اذ الكثرة لكونها جزئيات تتوقف تحصيلها على الوجه الجزئى وتفصيلة بالاساس

اى على آه

فيه نشر على غير الترتيب

اى تحصيل المعرفة بالوجه الاساسى منه

بها والمباشرة بكل منها على حدة وذا على تقدير امكانه لا يكون الا بعد الشروع

في تلك الكثرة وتحصيل كل منها فكيف يكون مقدمة للشروع فيها والى هذا المعنى

اشار بقوله ويحصل الشعور بها اى العلم الاجمالى بتلك الكثرة بتلك الجهة

او بسبب تلك الجهة بتلك الكثرة قبل الشروع فيها اى في تلك الكثرة والشروع

في الشيء التلبس به ولو بجزء منه فضمير بها راجع الى الكثرة والباء صلة الشعور

فيكون على منوال الضمائر الاخر لكن قولنا بتلك الجهة محذوف اعتمادا على ما

سبق ذكره او الضمير للجهة والباء سببية وصلة الشعور مقدر وهو

قولنا بتلك الكثرة وامر التفكيك سهل وانما كان تصور الكثرة المضبوطة

بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حق طالبها اذ لولاه فاما ان لا يتصور بها

اصلا فيمتنع طلبها اذ هو توجه النفس نحو الشيء وتوجه النفس نحو المجهول

التفكيك سهل

كان يتصور كالقدرة مثلا انه علم بالحصول يعرف به الاحوال
فقط فانه يعرفه الاحوال شامل للمطلوب وغير المطلوب ولنعم الخصم

مثل ان يعرف النحو مثلا بانه علم يعرف به
حال الكلمة ... في رحمه الله تعالى

من جميع الوجوه محال واما ان يتصورها لكن لا بخصوصها بل بوجه شامل لها

لا يتصور مثلا

ولغيرها فلا يتصور طلبها اذ الطلب لكونه فعلا اختياريا لا يتصور بدونه

المطلوب اي الذي يشاء ان يطلب او يحتمل المطلوب بان يطلب او يعلم انه مطلوب

اي ولا يمكن في الغالب تصوره

فرعا اذ لا دليل على انه ربما يتعدى الى المطلوب منه

ارادة تتعلق بخصوص المطلوب عن غيره فلو لم يتصورها بخصوصها يمتنع

طالب

اي الامر الذي يصير مطلوبا حقيقة في الحال بعد تعلق الطلب منه

والا فلا مطلوب بعد فتامل منه الآن

اي الطالب

ثم اذ تعدا عداها بل بوجه عام لم ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد منه فلم

اي عاشق

اي الطالب

يتحقق ارادة تتعلق بخصوص المطلوب عن غيره فلا يتحقق ارادة تتعلق بخصوصها فيمتنع

اي الشيء

اي طلبها

الطلب بخصوصها ولنا ان نرفع الى طلبها ما هنا انها جزئية لذلك

اي الشيء الخصوصية

اي ذهب

الوجه العام الشامل لها ولغيرها فعسى ان يؤدي الطلب الى غيرها فيفوت

طالب

كثير

بالفتح ويضم وفيه فيما لا يعنيه واما ان يتصورها بخصوصها لكن

الضابطة

كان يتصور نصديق كل مسئلة

بناء على انه ممكن منه

لا بتلك الجهة بل بتصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصه فينفس بل

بناء على انه ممتنع

بالنظر الى العقد

اي ينعدم الطلب بل ينعقد منه

من قوله وانما كان الاشكال

ينعقد لكثرتها بل لعدم تناهيها فعلى هذا التحقيق قوله متى ما في اي

الحاشية

عند الطلب فعل اختياري

فيها شيء امور يتصور بها وفاقا كما
امكان الطلب وتصور ما الفداء والتفاعل
وتصور ما بخصوصها بدليل الجواب
وفاقا كما مر ... في رحمه الله تعالى

اى الطالب من فوات شئ مما يغنيه وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة وما من
الواقع
عن صرف الهمة وشطر من الزمان الى ما لا يغنيه وهو ما لا يكون منها فيكون
اى جزء
اى العمامة بمعنى الباطل منه خبط البعير الارض بيديه اذا ضرب بهما يجتمع عليه الشبه
كمن ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فائدة اللام الثانى فيرد انا المناسب
اى التفضيل الى مد الثانى
اخابط الظلام وخبط ناقة عجفاء
الثانى من تصوره بعضها ومطلقا وبخصوصها وبتلك الجهة منه
اما ذكر فوائد جميع الاقسام والاقتصار على فائدة القسم الثانى وهو النقض
اى الاحتقار
بان يقول حكى عليك طلبها وهى مع فوائد آخر لو يقع فى المتعسر ان فتأمل
والخلاص عن اكتساب امر متعسر او متعذر اذا النفى والاثبات فى الكلام المفيد
عطف لتفسير
علة مناسبة الاحتقار على فائدة القسم الثالث
يتوجه انا الى القيد وهو هنا قوله بتلك الجهة الا ان يقال اذا تعذر
الاجنب
لتقييد اثبات القيد او نفيه
فنفيه مع قول الشراح الا ان فائدة الامد الثالث مع انه فائدة الامد الثانى فتأمل
تصور كل شئ بخصوصه يكون او فائدة مضرورة فى شرط الطلب الذى هو تصور
عقيب
طالب
الاولى مصروفة
بعضها فى بعض الطلب تأمل
المطلوب فلم يحصل بعد فلا يتصور الفراغ منه الى تحصيل المطلوب
اى الباء
وهو تصور المطلوب
فيفوت منه ما يغنيه وهو المطلوب ويضيع وقته فيما لا يغنيه وهو شرط
تصور
طالب
وهو تصور المطلوب
المطلوب واذا يعسر فيصرف شطرا من الزمان الى تحصيل الشرط فربما لا يسع
اى الطالب
جزء

وهو تصور الكثرة بخصوصها المفهوم من القيد الثانى من الاشتاء المشتمل تصور الكثرة بما تأمل
صحح صفة جرى على غير من هى له للقافية
الكلام القيد الاول ع النفى والاثبات
النفى والاثبات فى الكلام
وهو تصور المطلق والمقيد بخصوصه والمقيد بتلك الجهة منه
ذكر فى جميع الاشتاء والامد الثانى من النفى والامد الثالث من الغفر الخ منه

باقي ازمانه تحصيل المطلوب ويمله تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب بعد

اي الطالب — حاصل الجواب ما ذكره فائدة الامر الثالث تامل

الشروع فيفضي الى الفوات والضياع وبالجملة فائدة الامر الثالث ايضا تفضي

اي المتقاعد — اي التعسر والتعذر — اي حاصل الكلام — اي كفائدة الامر الثاني

الى الامن من الفوات والضياع واما بيان حصول الامن من الفوات والضياع

عطف بحسب المعنى على قوله وانما كان تصور الكثرة آه اي اما بيان الضرر آه واما بيان النفع آه منه

عندهم بمعرفتها بخصوصها بتلك الجهة فهو ان من تصور مثلا علما

اي كثرة مضبوطة — كالنحو مثلا

براسه فقد يتمكن تمكنا تاما من ان يعلم كل مسئلة ترد عليه انها منه

لا انه يعرف بالفعل — اي يقدر على ان يعلم

ام لا بواسطة حصول مقدمة كلية حاصلة من طرد التعريف وعكسه بان

اي جمعه — اي منع — اي الحاصل منه وهي ان كل مسئلة لا دخل لها في هذه المعرفة ليست من النحو

يضمها الى صغرى سهلة الحصول فيحصل له مطلوبه فبذلك يماثل من سلك

صفة صغرى ح عصام — اي من تصور — طالب — اي بمن

وكيفية الضم والحصول بما لا مزيد عليه تطلب من الحواشي الشريفية وحواشي الرسالة القطبية منه

طريقا لم يشاهده لكن عرف اماراته فانه على بصيرة في سلوكه ومن حق

اي الكثرة — اي يعتقد ح

ذلك الطالب ايضا ان يعرف غايتها اي يصدق بترتب فائدة عليها

اي الحاكم — كقولهم غاية المنطق عصمة الذهن عن الخطاء في الفكر آه

مختصة بها في اعتقاد الطالب معينة ومرتبة عليها في الواقع ومعتدة

احتراز عن التصديق بفائدة المنطق حين شرع في النحو

بالنظر

ووصف الصغرى بكونها سهلة الحصول انه من قبيل حمل الكلي على ما هو جزئي له ح شرح الطوالع

وحمل الكلي على الجزئي بين الثبوت هكذا قاله القدمي رحمه الله

وهي ان كل مسئلة لها دخل في تلك المعرفة فهي من النحو سلمان

ولهذا لا يفيد الا معرفة انها منه واما معرفة انها ليست منه فبكبرى محصلة بمعرفة الاولى تامل فتامله

وانما تكون صغرى سهلة الحصول لحصولها من العكس والعكس لازم للاصل والحاصل من اللازم لازم على القلي

سهلة صغرى

الشروع فعل اختياري

قوله اذ الشروع لكونه فعلا اختياريا لعل فيه اشارة الى ان المراد اذ الشروع فعل اختياري وهو ظاهر لان الفعل الاختياري هو الذي يكون مسبوقا بالارادة والمراد بالارادة ارادة الفعل او ما يقوم مقامها من الداعي والشوق والعزم والتصميم ونحو ذلك مما يكون من مبادئ الفعل الاختياري ويجب سبق ارادة الفعل او ما يقوم مقامها على الفعل الاختياري في الجملة فانه من الضروري ان الانسان لا يفعل فعلا اختياريا الا اذا كان مريدا له او ما يقوم مقام الارادة كالداعي والشوق ونحو ذلك فانه يجب سبقه على الفعل الاختياري في الجملة فالشروع في الصلوة مثلا لا يكون الا عن ارادة او ما يقوم مقامها كالداعي والشوق ونحو ذلك فانه يجب سبقه على الشروع في الصلوة في الجملة فافهم

بالنظر الى شبهة تعرض له في تحصيل تلك الكثرة فيصدق بانا الشئ

لشابكو سعيه عبث عرفيا ح

الغلط فائدتها سواء كانا ذلك التصديق جازما او غير جازم فالمعرفة

اي خوف وقوع او ان يصير غايتها ح اي غلب قابل للتغيير بتشكيك المشكك م

مهما هنا لكونه بمعنى التصديق لم يعطف قوله غايتها على الضمير المنصوب

اي الحكم ح اي المسائل

فلم يصدق بفائدة كذلك فاما انا لا يصدق بفائدة فيها فيستحيل

اي على كون المعرفة لمناسبة التصديق م

اي على المطلوب

اقدام عليه والشروع فيه اذ الشروع لكونه فعلا اختياريا لا يمكن

فيما يجوز ان يتصدى بشر بانه فاسد مخصوصة له والا لم يمنع الشروع

كما يمنع من معنوعه وهو على الحكمة ح باء عب

بدونا التصديق بفائدة فيه او يصدق بفائدة لكنا لا يصدق بما

اي شئ من المطلوب ونفيها ايضا

كثيرة

يختص بها بانا يصدق بانا لها فائدة تا على اليوم الكلي فيلزم الترجيح

سائل كان يعتقد بشر بان العصمة عن الخطاء حين شروعه النحو

كثيرة اضيف من ترجيح او ترجيح

عبارة عن سائل المنطق شئ

صفة شئ

بلا مرجح اذ لا يترجح شئ مما يؤدي الى فائدة تا على سواء لحصول تلك

عبارة عن سائل النحو شئ

والمعنى ان لكنها عبارة الحكماء دلالة على مذهب المتكلمين عبد الرحيم

الفائدة مما كل منها فانيعاث الشوق الى واحد بخصوصه دونا واحد

اذ لكل فائدة ما الكثرة

والمعنى على راى الحكماء ح اي المطلب

اي الكثرة

ترجيح بلا مرجح او يصدق بفائدة مختصة بها لكنا لا يصدق بما هو

ترجيح بلا مرجح

فان قيل الصواب ان يقال لذال لان زوال الاعتقاد حق قد يكون اعم مما وقع اعتقاده فيحصل له
ما لو عرضه الضياع بانه يجوز له اعراض متعددة بد بان يحصل كل منها من علم فشيء في علم معتقد انه باق لكن
الغرض الفرد منه وقد يكون كذلك بل كان ذلك مما يترتب عليه غرض آخر من اغراضه محمد طالبي رحمه الله تعالى

مُتَفَقًا بِأَنْ يَصْدُقَ بِأَنَّهَا فَائِدَةٌ مُخْتَصٌّ بِهَا فَلَا يَنْبَعِثُ مِنْهُ شَوْقٌ أَيْضًا

اي كما اذا اعتقد بما يختص بها وهو بعد ذلك الفائدة المخصوصة

إِلَى وُجُودٍ بِخُصُوصِهِ دُونَ وَاحِدٍ لِأَنَّ أَصْلَ الْفَائِدَةِ تَشْتَرِكُ بِهَا جَمِيعُ الْأَفْلَاكِ

الاضافة بيانية

اي يختص

اذ لكل فائدة مختصة

وَمَجْرَى الِاقْتِضَاءِ لَيْسَ أَمْرًا سَوْقِيًّا يَنْبَعِثُ النَّفْسُ لِأَجْلِهِ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ

اي نفس

اي الكيفية

وَأَمَّا كَوْنُ تِلْكَ الْفَائِدَةِ مُرَتَّبَةً عَلَيْهَا فِي الْوَاقِعِ وَتَعْتَقِدُ بِهَا فَإِنَّمَا يُوَلِّدُ

لانه اشهر في المعنى فاعل

لِلْمُرِيدِ أَوِ الطَّالِبِ بَعْدَ الشُّرُوعِ جِدًّا أَيْ جِدَّهُ وَجُهْدَهُ عَلَى أَنَّهُ نَهْضٌ وَنَشَاطٌ

اي سرورة وتلذذه لوجدانه بما يتمناه وتعتقد حصوله مما شرع فيه

معطوف على محل المجرور

وَلَا يَكُونُ شَغَفُهُ وَكَدُّهُ عَيْشًا بِلَا فَائِدَةٍ فِي نَظَرِهِ أَوْ عُنْفًا إِذْ لَوْ اعْتَقَدَ بِمَا

اي

كالتصريف يترتب فائدة على الصرف حين الشروع في علم النحو

لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ فَرُبَّمَا زَالَ اعْتِقَادُهُ فِي أَثْنَاءِ شَغَفِهِ لِعَدَمِ وُجْدَانِ الْمَثُوبَةِ

او قد زال كان تامة اي ربما اذا دخل على الفعل الماضي يكون بمعنى قد تارة كثيرا من المواضع احمد

ذلك لفعل اي لزوال العارض لاعتقاده انه لا فائدة في الوجود

بِمَا اعْتَقَدَ تَرَتُّبَهُ وَبِمَا يُفْضِي لَهُ فَيَصِيرُ عَيْشًا بِلَا فَائِدَةٍ فِي نَظَرِهِ

ولعل سبب الاعتبار نظره بما سيتبع به لانه قد فائدة الغائية التي في نظره وفكره

فَيَقَعُ الْفُتُورُ فِي شَغَفِهِ وَلَوْ اعْتَقَدَ بِمَا لَا يُفِيدُ بِهِ مِمَّا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ

اي فعل

العيب هو اللغة اللعب ولا يلزم من عدم ترتب فائدة عليه بالفعل عدم ترتبها عليه بالقوة وهو ظاهر بعد الشروع فيه

العيب هو الضرر لعدم انتفع فيه

العيب ان يكون بحيث معلوم الفائدة وقبل ان يكون بحيث لا فائدة فيه

لعله

واما اذا علم الفائدة المعتدة بها المترتب عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله بما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسئلة لتلك الفائدة منه

لعد العرف كده فيه عبثا وبذلك يفتر جده ويضعف همه فالعبث

اي سعيه — اي حصلت

وهي لغة ما استفيدت من علم او مال تعقبه

ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد به ثم اعلم

وهي ما يكون الشيء به احسن حالا منه بغيره مع حصل — اي ما يعتد به الناظر او العرف

اي مصلحة

ان كل امر يترتب على الفعل فهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته

اي ما استفيد منه

يسمى غاية له ومن حيث انه يترتب عليه وثمرته ونتيجته يسمى فائدة فهما

اي الفائدة — والغاية — متحدان بالذات — مختلفان بالاعتبار — لا ذاتا لان الحيثيتين متلازمتان

تتاغريان اعتبارا وتعمان الافعال الاختيارية وغيرها لكن الفائدة

فائدة

منها ما يكون حاملة للفاعل على الاقدام على الفعل فمن حيث انها مطلوبة

للفاعل تسمى غرضا ومن حيث ان صدور الفعل لاجله يسمى غائية

اي كالغاية والفائدة

فالغرض والعلة الغائية مختلفان ايضا اعتبارا ومنها ما لا يكون

لا ذاتا لان الحيثيتين متلازمتان

اي المطالعة

كذلك كالعثور على كنز لمن توجه على زيارة صديقه وافعاله تعالى

اي العارضة على المال — اي كثيرة — اي مع انها فوائد الخ

من هذا القبيل فان لها فوائد جمة ومصالح لا تحصى ومع ذلك غير

والفائدة والحكمة والمصلحة بمعنى واحد وهو ما يترتب على الفعل ترتيبا ذاتيا طبيعيا

بحسب الذات فيعم الغاية فهما اعم من الاخيرين مطلقا اذ ربما تكون الفائدة مترتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفاعل

اي الغرض والعلة الغائية

ودليل اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت هي فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية بالعكس

اي اهل اللسان

والفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال او غيره مشتق من الفيد بمعنى استفاد المال او الخير وقيل اسم فاعل من فادته اذا احببت فؤاده وفي العرف فعل من حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية

اي المصلحة المرتبة على الفعل تسمى غرضا

رسالة العضدية

جواب سؤال مقدر وهو ان الفعل الخالي عن الغرض عبث فاجاب بقوله فان لها فوائد يعني مراد محمد كالشي رحمه الله

معللة بالاغراض عند اهل الحق كما بيّن في موضعه فالمراد بغاية العلم غاية

تدوينه وتحصيله ومعنى معرفة غاية العلم ان يعلم غاية تدوين المدوّن والمحصّل

الى تدوين العلم واعلم ان من حق طالب الكثرة ايضا ان يصدّق

بموضوعية موضوع تلك الكثرة ان كانت من العلوم المدونة ليحصل له

زيادة تمييز للمطلوب عن غيره وزيادة بصيرة في شروعه لان تمايز

العلوم في ذواتها تماما معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات فلو قال

وان يعرف موضوعها ان كانت من العلوم المدونة اه لتم تفصيله بلا كلفة

واستعمال التفريع فيه جرى عادة العلماء اه وحصل الالفة وبالبال

من ان قوله ويحصل الشعور بها اشارة اليه بطريق ذكر اللازم وارادة

الملزوم اذ بالتصديق بموضوعية موضوع العلم يحصل العلم الاجمالي

كانه قيل ان الامرين المذكورين في الشرح فلم يعتبر الدلالة لقوله ويحصل الشعور بهما اليهما مع عدم الفائدة في الدلالة عليهما بعد ذكرهما فاجاب بقوله والقول الخ وحاصل الجواب انه لا مزاحمة للاول من الامرين لما مر من ان المحشي بقوله المشار اليهما بقوله ان يعرفها بتلك الجهة تامل

بمسائل العلم فمردود بانه مع كونه مخلا للعبارة على خلاف ما يتبادر
منها لابد فيه من قيد وقولنا ان كانت من العلوم المدونة لكونها الكثرة
اعم من العلوم وغيرها وبانه لا ذم ايضا لكونه لا ذما للتصديق بموضوعه
ولمعرفته برسمه المشار اليهما بقوله ان يعرفها بتلك الجهة وللتصديق
بغايتها ولا دلالة للعام على الخاص باحد الدلالات الثلث والقول
بان الامرين مذكوران صريحا لا ضمنا ولا يغني من جوع واعلم
ان المقصود الاصلي ههنا انه جرى عادة العلماء في اوائل تصانيفهم
على تقديم الشعور بتعريف العلوم الخ لانا كل علم كثرة تضبطها جهة
وحدة ذاتية او عرضية وكل كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية
او عرضية من حق كل طالبها ان يعرفها بها فكل علم من حق طالبه ان

جملة مستأنفة ۔ وبه متعلق بمحذوف حتى لا يحتاج الى البيان ولا يتقدم الشعور بتعذره

يعرفه بها وبغيرها لكونها نظرية تحتاج الى البيان فجرى عادة العلماء

اى وبغيرها فانه نظرية وكل نظرية يحتاج الى البيان فعرفتها يحتاج الى البيان فلذلك اجرى العلماء

الخ فقوله من حق كل طالب كثرة اشارة الى الكبرى فقدم دعاءه بطريقة التعليم

علة ۔ اى الشارح ۔ يحصل ما به المقصد بالكد يريح ويثبت في الاذهان بعد التحصيل

حيث اتى بالتخصيص بعد التعميم في قوله ولانا كل علم من العلوم المخصوصة

اى بعد قوله في كل طالب كثرة سواء من العلوم ام لا ۔

المدونة كثرة اي مسائل كثيرة كذا لائمة فهم باعتبارها تعد

تنبيه على ان الكثرة بمعنى الكثيرة وانه موصوف المسائل محذوف

مسائله باضافة المسائل الى ضمير العلم ولو قال باعتبارها تعد علما واحدا

لان الاضافة تقتضي غالبا التغاير بين المضاف والمضاف اليه منه

لكانا اولى تضبطها اذ تلك المسائل الكثيرة جهة وحدة وتصيرها

وزعا فانه وان يعد صعبا لان كان تقتضيه بان الاضافة ليباينه منه

شيئا واحدا بعد ما كانت تتعدد في انفسها وتتكثر في ذواتها فتلك

اعتبر ربها لانها باعتبار وحدة للموضوع عليه برهان ۔ عطف تفسير ۔ اى بجهة الظابطة بتلك المسائل

منه

اما من ذاتي على ما اشار اليه بقوله ذاتية فهي مرفوعة على انه صفة

اى منسوبة الى الذات وهو الموضوع لانه من ذوات العلم وداخل فيه

لجهة وحدة واما من عرضي على ما يجيء والفهمي في قوله باعتبارها

فعطف لاغاير جهة الوحدة الذاتية كما مر ۔ اى لانها الذاتي لانه اشرف من العرضي

جامع الى جهة الوحدة الذاتية وتقديم الصلة للاهتمام للحصر

ولو قال بجموعي الجهة عن التعلق بالوحدة المطلقة لانتفى الحصر حقيقة الا انه لم يعد بالنسبة الى انه يمنع الوحدة الذاتية كما مر

فقوله وهي كونها ولانه يتبع الفائدة اذ لا يعد شيئا

اى ذاتية

او الحصر

نقديم الصلة للاهتمام

طريق التعليم

هم العلماء والفضلاء والادباء

الف البيانية واللام للعهد

ضمير الشان

ووجه عدم الالتفات انه يلزم ان يكون المسائل

ووجه عدم التعرض

ووجه

ووجه

او لحصر اضافي بالنسبة الى غير جهة الوحدة اذ باعتبار كل من الجهتين تعد

المعتبرة ضبطها — اي الذاتية والعرضية

مسائله المتكثرة علما واحدا اذ جميع مسائل جميع العلوم متشاركة

اي في ان فيها تصديقات لا ان نفس المسائل تصديقات منه

في انها تصديقات واحكام بامور على اخرى ومع ذلك لم يعد علما

اي

الاولى جمعه بالتدوين الا ان يقال ان المراد افراد كل مسئلة منه

واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم بل جعل طائفة

طائفة وعد كل طائفة علما خاصا وليس ذلك الا بواسطة امر ارتبط

اي المسائل

به بعضها ببعض وصار المجموع به ممتازا عن الطوائف الاخر سواء كان

ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة الى شيء

كاتحاد مسائل النحو في جهة الاعراب والبناء مثلا سلمان

واحد او غايته بان يتحد مسائله في الغاية فالجهة الوحدة الذاتية

والمحمول — الموضوع وبالذاتي — بالذاتية والمراد

هي الموضوع لكونه امرا ذاتيا فالشارح تسامح حيث قال وهي

وان معنى جهة الوحدة الذاتية الامر الذاتي المصير للكثرة واحدا منه

اي الجهة الوحدة الذاتية كونها اي تلك الكثرة باحثة البحث في اللغة

لا يكون تلك الكثرة باحثة عن احواله اذ ذلك الكون خارج عن الكثرة عارضة لها فلا يكون امرا ذاتيا صح

مع ان بحثنا فيه

والمراد من الامر الذاتي هو الموضوع وانما كان ذاتيا اذ العلوم عبارة عن الموضوعات والمسائل والمبادي فالموضوع لكونه من اجزاء العلوم يكون ذاتيا لها واما التزامه ان العلوم عبارة عن المسائل فقط فالموضوع لكونه موضوع مسئلة ولو في الجملة ذاتي له جهة وجدي

البحث اثبات المحمولات للموضوعات المراد من كون العلم باحثا كون البحث واقعا فيه لا ان العلم نفسه باحث ذاته

البحث بيان احوال الشيء واحكامه لا بيان مفهومه

يكر

الاستدلال يطلق على معنى عام وهو ذكر الدليل نصا كان او اجماعا او قياسا وقد يطلق على معنى خاص هو المقصود هنا فقيل في تعريفه هو دليل لا يكون نصا ولا اجماعا ولا قياسا منه سيدي

التفحص والتفتيش وفي الاصطلاح يطلق على معان ثلثة الاول المناظرة

منه للصواب اظهارا او لا وقوعها وقوع النسبة المخاصمين في النظر من جانبي الاصطلاح هي والانتظار وفي اللغة وهي في الابصار

والمباحثة والثاني اثبات النسبة الايجابية او السلبية بالاستدلال

قوله او السلبية الخ او سلبيا اذ ربط السلب واثباته ايجاب بخلاف سلب الربط كما لا يخفى عليك

والثالث حمل شيء على شيء واثباته له وهذا هو المراد بالاستدلال الموضوع

وهذا بناء على ان المسائل موجبات وسيجيء ما يتعلق به منه

وبينه وبين الثاني عموم وخصوص من وجه والمراد بكون الكثرة باحثة

اي الحمل فهو المجاز العقلي

كون البحث واقعا فيها لا ان نفسها باحثة وهو ظ عن الاعراض الذاتية

كالانسان مثلا

لشيء واحد اي عن الاحوال المستندة الى ذات شيء واحد اما بلا

وهو موضوع العلم

كالمعرب للكلمة مثلا كالتعجب اللاحق لذات الانسان بواسطة النطق

واسطة شيء كما في العرض الاول او بواسطة امر يساويه جزء كان او خارجا

وهو الواجب اذ كلمة عن بعد لفظة البحث لا تدخل الا على المحمول

فكلمة عن داخلة على المحمول وسيجيء زيادة تحقيق لهذا الكلام وكون

اي تبيين

اي موضوع العلم لا موضوع المسائل

اي من المسئلة

الموضوع جهة الوحدة باعتبار الذاتية في الموضوع مع ان المحمول ذاتي

خ ب بعد خ ب

ايضا يصلح ان يعتبر سببا للوحدة باعتبار كون محمولات المسائل المتكثرة

لكون العلم عبارة عن المسائل والمحمول جزء منها فيكون ذاتيا لان جزء الذات ذاتي عب

راجعة

راجعة الى شيء واحد كما قيل محمول العلم ما ينحل اليه محمولات مسائله

قلت نعم لم يعتبروا المحمول في جهة الوحدة لكون المقصود من العلوم

بيان احوال الموضوع والمحمولات صفات تطلب لذوات الموضوعات

ومن ههنا تسمعهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان يبحث

في هذا الفن عن احوال شيء واحد او اشياء متناسبة وفي ذلك عن

احوال شيء آخر او اشياء متناسبة اخرى ولا يعتبرون رجوع المحمولات

الى ما يعمها ولا تمايزها بتمايزها ولانه لو اعتبر التمايز بالمحمول لكان علم

واحد علوما جمة لاشتماله على طوائف كثيرة من المسائل فان قلت

بين لنا ما وجه قولهم العلم هو المحمولات المنتسبة قلت كانه تشييد

لبيان ان المقصود في العلوم نسبة المحمولات الى الموضوعات وبيان

احوالها تبصر سواء كان وحدة ذلك الشيء الواحد المبحوث عنه وحدة

تقبل لفظ شيء واحد

حقيقية كالعدد الموضوع لعلم الحساب او اعتبارية بان يكون اشياء متعددة

وكبدن الانسان لعلم الطب اذ الجسم الواحد والاعتبارية من الموضوع زيد الانسان

مناسبة يعتد بها في امر واحد اما ذاتي كانواع المقدار المشاركة فيه

و نعت لذلك الشيء بسبب واحد اخر حتى

لعلم الهندسة وكالكتاب والسنة والاجماع والقياس المشاركة في الدليل

الذي هو جنسه لعلم اصول الفقه او عرضي كموضوعات المسائل علم الطب

عباراً عن معرفة دلائل الفقه اجمالا منها

المشاركة في الانتساب الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وكالمقولات

التصورية والتصديقية المشاركة في الاحتمال الى المجهول الذي هو

عرض لهما لعلم المنطق عندمن يقول موضوع المنطق المعلومات

التصورية والتصديقية واما عندمن يقول موضوعه المعقولات

الثانية فهو واحد وحدة حقيقية كما قبل وفيه بحث وتضبطها

لعله اشارة الى الشهرة

بعض الافاضل وهو عبد الحكيم في تعليقه على هذا البحث منه

وعنوان المعقولات الثانية ايضا وشمائله يعني وتصوراته ويبحث عن عوارضها

بحث فيه عن هذا البحث منه

منشور واصل هذا البحث

بعض الافاضل وقد اورد عليه بحث في تعليقه على هذا البحث منه

لكنه بعيد عن التحقيق

فانتظر تعليقنا وتضبطها

والمراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم سواء علم بالفعل او لم يعلم

وقد يطلق على ما من شانه ان يعلم وان لم يعلم بالفعل

وقد يطلق على ما علم بالفعل

والمراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم سواء علم بالفعل او لم يعلم

وقد يطلق على ما علم بالفعل

وقد يطلق على ما من شانه ان يعلم وان لم يعلم بالفعل

وقد يطلق على ما علم بالفعل

والمراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم سواء علم بالفعل او لم يعلم

وقد يطلق على ما علم بالفعل

وقد يطلق على ما من شانه ان يعلم وان لم يعلم بالفعل

وقد يطلق على ما علم بالفعل

والمراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم سواء علم بالفعل او لم يعلم

وقد يطلق على ما علم بالفعل

وقد يطلق على ما من شانه ان يعلم وان لم يعلم بالفعل

وقد يطلق على ما علم بالفعل

والمراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم سواء علم بالفعل او لم يعلم

وقد يطلق على ما علم بالفعل

وقد يطلق على ما من شانه ان يعلم وان لم يعلم بالفعل

وقد يطلق على ما علم بالفعل

والمراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم سواء علم بالفعل او لم يعلم

وقد يطلق على ما علم بالفعل

وقد يطلق على ما من شانه ان يعلم وان لم يعلم بالفعل

وقد يطلق على ما علم بالفعل

والمراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم سواء علم بالفعل او لم يعلم

وقد يطلق على ما علم بالفعل

وقد يطلق على ما من شانه ان يعلم وان لم يعلم بالفعل

وقد يطلق على ما علم بالفعل

ايضا جهة وحدة عرضية وهي الامر العرضي الذي سبق منا الوعد

اليه لكن هذه الجهة تتبع الجهة الاولى الذاتية في انها تعد باعتبارها

ايضا المسائل الكثيرة علما واحدا لكن الاولى لكونها امرا ذاتيا لها

فضل ورجحان على الثانية لكونها امرا عرضيا على ان الغايات تابعة

في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات فيه لكونها جزءا من العلوم

فللثانية تبعية للجهة الاولى في الوجود ايضا وذلك الامر العرضي

المسمى بالجهة الوحدة العرضية لكونها اي تلك الكثرة آلة في العلوم

الالية كالنحو والمنطق والآلة الواسطة بين الفاعل ومفعوله

في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار في وصول اثره الذي هو المنطقية

الى الخشب واستتباعها اي تلك الكثرة غاية واحدة اي كونها متشاركة

لكل مباد وموضوع ومسائل

آلة

في الغاية وقد تسامح فيه ايضا حيث فسر الجهة الوحدة العرضية باستتباع

اي كالجهة الوحدة الذاتية حيث قال اولا وهي كونها باحثة اه

الغاية مثلا وهي نفس الغاية ولا اختصاص لهذا بعلم دون علم اذ ما من علم

لا استتباعها

الا وله غاية وفائدة تترتب عليه بقي ان العلوم التي غاياتها انفسها

اي علم العقائد والقاضي ميرو جغمني والله اعلم قدس سره

وحصولها بذواتها كالطبيعية على ما قيل ليس غاياتها وانفسها وحصولها

وهي اي العلم الطبيعية معرفة الاشياء على ما هي عليه وغاياتها ايضا ذلك العلم على ما قيل

بذواتها خارجة عنها فكيف يعد الغايات جهة وحدة عرضية الا ان يقال

اي عن ذواتها اي كالغايات لسائر العلوم

حصولها خارجة عنها ايضا وبالجملة لكون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة

اي كما يكون حصول سائر العلوم خارجة عنها كحصول المنطق للعصمة فانها خارجة عن المنطق سلمان

مضبوطة بجهة وحدة اما ذاتية او عرضية جرى عادة العلماء العادة هي

من العود

الفعل الاختياري الذي دام وقوعه او كثر واذا قل سمي نادرا في اول

اي جرى عادتهم على تقديم ما يفيد مدلوله الشعور في اول كتبهم وهي الالفاظ الدالة على التعريف والتصديق اه عبد الرحيم

تصانيفهم على تقديم ما يفيد الشعور والمعرفة الاجمالية بمسائل العلم

هي الالفاظ الدالة على التعريف والتصديق عبد اه عطف تفسير

معرفة بتعريف العلوم ورسمها باحدى الجهتين فحاصله جرى عادتهم على تقديم

مذكور

اي

هذا بناء على ان عطف الخاص على العام يخصصه والا فالتعريف عام للحد والحد لا يكون مقدمة الشروع تامل سلمان

عادة

ولو قال على تقديم مفيد الشعور بلا تغيير اعراب الشعور لكان اولى ق

وتغيير اعراب المتن معيب شيخ

رسم العلم باعتبار احدى الجهتين على المقاصد ليمتاز العلم المطلوب عند

الطالب عن غيره فيصح توجيهه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة في طلبه

اي بتقديم في قوله على تقديم تأمل

ويجوز تعلق قوله بتعريف العلوم بقوله على تقديم الشعور اي تقديما

اي بسبب تعريفها

على هذا العطف

بسببها وقوله وغايتها عطف على الشعور بتقدير المضاف اي وجرى عادتهم

اي عطف بتقدير المضاف

على تقديم بيان غايتها وكذا قوله وموضوعها ويجوز عطفهما على

اي بيان

تعريف العلوم ليكونا في حيز الباء بتقدير ذلك المضاف اي على تقديم

الضمير راجع الى غايتها وموضوعها باعتبار

اي المعرفة الاجمالي

شعورا

الشعور بتلك المسائل ببيان غايتها وموضوعها وعطفه على تعريف

اي بسبب

في غايتها وموضوعها منه

العلوم وجعل الشعور بمعنى التصديق يستلزم ان يكون الباء صلة

اي في الموضوع والغاية تأمل

بالاعتبارين

وهو لا يجوز

الشعور بهذا الاعتبار وسببية باعتبار المعطوف عليه وعطفه

مبتدأ

الظاهر ان يقول باعتبار المعطوف كامل هكذا

اي عملهم

على صلة الشعور المحذوفة تمحل فلله در العلماء حيث جرت عادتهم

اي تكلف

يعني ان الشروع يحصل بكل من التصور والتصديق ولكل منهما طريقان الاول فالجهة الوحدة الذاتية والجهة الوحدة العرضية واما الثاني فالتصديق بالغاية والتصديق بالموضوعية وجرى عادتهم على تقديم احد طريقي التصور وكلا طريقي التصديق

عبد الرحيم

فالوجه ان عطفهما على الشعور بتقدير الخ او عطفهما على تعريف العلوم ليكونا في حيز الباء ويكون سببية وصلة الشعور محذوفة

ليكون صلة للشعور فيكون المعنى جرى عادة العلماء على تقديم ما يفيد المعرفة الاجمالية بمسائل العلم بسبب تعريف العلم الخ وعلى تقديم التصديق بغايتها وموضوعها

لئلا يلزم ذلك الاستلزام اي الاستلزام ان يكون الباء صلة الشعور الخ اي مع جعل الشعور بمعنى التصديق تأمل

لان باء المعطوف عليه وهو قوله بتعريف الخ سببية وصلة الشعور محذوفة لما عرفت

حتى يكون الباء صلة الشعور بالاعتبارين

قوله ركب عمياء وخبط خبط عشواء اى ركب طريقة لا يهتدى سالكها وصفها بالعمى لان الاعمى لا يقتدر على ان يهتدى غير الطريق وقيل ركب ناقة عمياء والخبط ضرب البعير يده على الارض من غير استواء والعشواء ناقة في بصرها سوء تخطئ مرة وتصيب مرة اخرى فان قلت كيف يستقيم قوله وخبط لو كانت العمياء صفة للناقة والخبط اذ ذاك فعل الناقة لا فعل راكبها قلت اضافة الخبط الى الراكب كاضافة سير الى عنيزة في قول امرئ القيس فقلت لها سيري واخي زمامه الخ فان كان السير لبعيرها لا لها ووجه هذه الاضافة ان سير الدابة مضاف الى من عليها وبيدها سيرها ومنعها عن ان تسير اقليدس راجع ح داود عفى دين

في مفتتح تصانيفهم على تقديم رسم العلم باحدى الجهتين وبيان موضوعه

في عدم الوصول الى المقصود — ناقة

وغايته على الشروع في مسائلها كيلا يكون المتعلم كمن ركب متن عمياء وخبط

اى لا يبصر بالليل

خبط عشواء الشروع في الشيء التلبس بجزء من اجزائه بقصد تحصيل الكل

وان كان طريق المسجد بجانب الهند تامل

اذ لا يقال لمن خرج من داره بقصد المسجد انه شارع في سفر الهند

بانه لفظ وضع لمعنى مفرد تامل

مثلا واما تعريفهم موضوع الفن كتعريف النحاة الكلمة فلكونه من

اى تعريف الموضوع

المبادى التصورية لا لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع

يعنى ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية — وسيجئ لهذا زيادة تحقيق منه ح

بوجه ما

الموضوع اذ الموقوف عليه هناك تصور مفهوم موضوع الفن تبصر

اى في موضع التصديق بموضوعية الموضوع ح

في رسالته

ان كنت ذا فطنة ولما لم يسلك المص هذا المسلك المتعارف فيما بينهم

ان يقال الاولى ولما جرى عادة العلماء رحمه

وجرى عادة العلماء آه ش

اى قصدا

روما منه الى الايجاز فنقول مقتضيا على اثرهم معرفا للمنطق

حال اى مقتفيا

باعتبار الجهة الاولى الذاتية المنطق اى المفهوم الكلى الاجمالى الشامل

المبادى التصورية هى حدود موضوعات العلوم ومحمولاتها وما وقع فيها وهو ما يقابل المبادى التصديقية التى هى المقدمات التى يتألف منها قياسات العلوم منه رحمه الله تعالى

ولهذا لم يجعل التصديق بهلية الموضوع من المبادى بل بانه منها في الشفاء منه رحمه الله تعالى

شروع

واما المبادى فهى الاشياء التى يبنى عليها العلم وهى اما تصورية او تصديقية اما التصورات فهى حدود الاشياء تستعمل في ذلك العلم نحو حد موضوع العلم كقولنا في الطبيعى الجسم هو الجوهر القابل للابعاد الثلثة وحد جزئى تحته كقولنا الجسم البسيط هو الذى لا يتألف من اجسام مختلفة الصور وحد جزء منه كقولنا الهيولى هو الجوهر الذى من شانه القبول فقط

المبادى

واما المبادى فهى اما تصورية وهى التعريفات او تصديقية وهى الدلائل فالمسائل تتوقف على كل منهما والله اعلم ح

هذا القيد راجع للنفى بان يعتبر النفى اولا ثم القيد فيكون انتفاء سلك المصنف لاجل الروم للايجاز مثل ما اتيته لاجل الاحتراز وقد يكون النفى راجعا الى القيد بان يعتبر النفى اولا ثم القيد ثانيا نحو ضربت لشئ او التعويل على القرائن وهو رجوع القيد الى النفى كالعدم فيعتبر في الثانى فعل لدلالة النفى هكذا انزل المصنف ذلك روما تامل

سلمان رحمه الله

لجميع

لجميع المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ المنطق فان لفظ المنطق

بل جميع اسماء العلوم كالنحو والصرف وغيرهما يطلق على المسائل

المخصوصة الجزئية وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية وعلى

الملكة الحاصلة من مزاولة تلك الادراكات والتصديقات وعلى مفهوم

كلي اجمالي شامل لجميع تلك المسائل والثلثة الاول لا تقبل التعريف

بالطريق المعتاد وانما يوصل اليه ويعرف بتعريف جامع ومانع

بالاعتبار الرابع والمنطق في اللغة مصدر ميمي كالنطق يقال لصوت

وحروف يفهم منها المعنى وقد يطلق على ادراك المعقولات ويخص

المعنى الاول باسم النطق الظاهري والثاني بالباطني ولما كان يتقوى

كلا معنيي النطق بهذا الفن اشتق له اسم من النطق ويسمى اولا

بالمنطق فكانه منبع النطق ومعدنه ووضع بازاء مفهوم كلي اجمالي يفصله

قوله علم اي اصول وقوانين يبحث فيه عن الاعراض الذاتية وهو الخارج

المحمول على الشيء اللاحق له اما لذاته بلا واسطة في العروض اي لا يكون هناك

امر يعرضه العارض بالحقيقة وبواسطته يعرض للمعروض فلا يكون هناك

عروضان بل عروض واحد منسوب الى الواسطة اولا وبالذات والى المعروض

ثانيا وبالعرض كما اشتهر في الحركة بالنسبة الى السفينة انها عارضة

لها بلا واسطة وبجالسها بواسطة السفينة وهو المعنى بالواسطة في العروض

فالمعتبر في العرض الاول هو انتفاء الواسطة في العروض دون الواسطة

في الثبوت التي هو اعم اذ هي ما يكون سببا لثبوت شيء لآخر سواء

ثبت الشيء الثابت لهذا السبب او لم يثبت له بشهادة انهم عدوا

الالوان

الظاهر أن المراد بالثبوت العروض كما حققه السيد المحقق في حاشية شرح المطالع من أن المعتبر في العرض الأول عدم الواسطة في العروض لا الثبوت ... عدم الواسطة في الثبوت فيه تأمل

الألوان من الأعراض الذاتية للسطوح مع أنها فاضت عليها من المبدأ
الفياض وهو واسطة في الثبوت وما يفهم من الحاشية الصغرى للعلامة
الكبرى من أن المعتبر في العرض الأول هو انتفاء الواسطة في الثبوت
محمول على انتفائه في ضمن الواسطة في العروض أو لأمر يساويه وهو
واسطة استعداد يختص بالأمر المساوي أي يكون هناك واسطة
في العروض فيعرضه أولا وبالذات وللمعروض بتبعيته له بشرطه اه
يكون ذلك الواسطة مساويا له جزءا كان أو خارجيا على ما هو التحقيق
فالعرض الذاتي ما يستند إلى الذات إما بلا واسطة كما في العرض الأول
أو بواسطة ما يستند إليها بلا واسطة كما في اللاحق لأمر يساويه وأما
ما يلحق الشيء بواسطة الخارج الأعم كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة

واسطة في الثبوت

أعراض ذاتية

قوله والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها وذلك لان الغرض في العلم بيان احوال موضوعه والاعراض الذاتية للشيء احواله في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة احوال الاشياء اضافية بالقياس الى اعراضها الذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباحثة عن احوال تلك الاشياء مثل الحركة بالقياس الى البياض عرض غريب وبالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وفي علمها غيره ٭ منه ٭

كونه جسما او بواسطة كالمتحرك بالارادة الناطق والضاحك بالقوة للحيوان او بواسطة كونه

وبعد العلم بالابيض وغيره ش فانه لا يحتاج الحيوان بالحقيقة والا لم يكن له اختصاص بالانسان فيكون احواله الحقيقية

وبعد العلم ش

انسانا او المباينة كالكرارة اللاحقة للماء بواسطة النار فتسمى اعراضا

للانسان وعروضه للحيوان وحمله عليه بواسطة انه يتحقق في الوجود

اي بعد

غريبة لما انها لم تستند الى الذات فقيامها غريبة بالقياس اليها والعلوم

اي الذاتي فاستغنى بعدها عنها

حقيقة او حكما بخلاف ما يأتي ش انه يبحث فيه عن اعراضه انواعه مثل ٭ آن ٭ غريب ٭

لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها اذ اللاحق في العلم

اي عن الاعراض ش

اما يبحث فيه عن الآثار المطلوبة لان لكل شيء استعدادا مختصا

اي تقتضي الحقيقة

اي فيقبل اي فيقبل حصوله او يحصل بعد كما مر ٭

به يتأتى عليه بسبب ذلك الاستعداد آثار مخصوصة تسمى بالآثار

اي اعراضا معينة ٭

وذلك لان الاثر ش هيئة عروضه له واختصاصه به يتبعه عرضا خاصا وبهذا ظهر ان مطلوبية الشيء بسبب استعداده الخاص

المطلوبية وتطلبه في العلم لكونها حال الموضوع في الحقيقة واما الآثار

يتبعه اثر مطلوبا منه ٭

الاضافة للاستغراق ش ٭

اي الاعراض الغريبة اي البعيدة ٭

على الاعم

المترتبة بسبب استعداد غير مختص به فهي في الحقيقة حال الامر الذي

الاعم

خلا شيء بالاثار المطلوبة ولا يطلب في العلم

على الاعم

ذلك الاستعداد مختص به كالامر العام او الاضافي او المباين فتفهم

اي اذا لم يكن البحث في العلوم الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فتفهم اه رضي

الاعراض الذاتية لموضوعاتها بمجرد التوضيح وتتم التفرقة بدونه لما بين في العلم

مصدرية

المراد بالبحث عن الشيء

ما يبحث عما عرض ذاته الغريب متى يدخل فيما يبحث عنه فيخرج بقيد

ای عن الشیء ای عن عرض معروضه ای الاعراض

الذاتي فيكون قيدا احترازيا ومرادهم ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم

وهو موضوع العلم ثانی باحد امرین کالکلمة للنحو مثلا

عن الاعراض الذاتية للشيء ان يرجع البحث فيه اليها بانا يجعل موضوع

الاول الثانی کالحرف مثلا

نحو المعلوم التصوري كالكيان والتصديقي كالنسبة فيكون

العلم موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له او يجعل نوعه موضوعا

کقولنا النحو الکلمة اما معرب او مبنی

داود

المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او يعرضه لامر اعم لكن

کقولنا الحرف کلمة مبنیة وکقولنا الکلمة اما معرب او مبنی وکقولنا الحرف لا یصلح خبرا ولا مخبرا عنه

الثالث

بشرط ان لا يباينوا موضوع العلم او يجعل عرضه الذاتي او نوعه

مثال العارض له

وذلک لانه لو کان مباینا لما یمکن البحث عن العارض الا بعد البحث عن

العرض الذاتي لموضوع العلم ويرجع اليه

ای ما یعرض له اولا

موضوع المسئلة ويحمل عليه العرض الذاتي له اولا مع اعم بالشرط المذكور

ای اذا کان المراد بالبحث فی العلم عن اعراض الشیء الذاتیة للشیء ما ذکرنا فلا یرد انه

فلا يرد ان العرض الذاتي بالنظر المذكور يلزم ان يكون مما يقتضيه

کالتعجب اللازم لذات الانسان

ويعم قوله ويعم الخارج المحمول على الشيء اللاحق

لها اما لذاته او لامر یساویه

الذات او لوازمه فيلزم ان يكون مسائل العلم اعراضا ذاتية

ای یبحث فیه عن الاعراض الذاتیة

لموضوع العلم بل يلزم مما ظاهر العبارة ان يكون الموضوعات في

کقولنا العرب اللفظ اما مرفوع او مجرور او مجزوم لفظا او منصوب

وکقولنا العرب اللفظی اما بالحرکات او بالحروف

مثال العارض له اما اعم کالفعل

والعرض هاهنا ما يعرض لما هو اعم منه كالفاعل للانسان

والمراد بالبحث عن العارض الذاتية ما يشمل على موضوع العلم او على انواعه او على اعراضه الذاتية او على انواعه

المسائل موضوع العلم اذ الظاهر من البحث عن الاعراض الذاتية للشيء

في العلم حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك الشيء الذي هو موضوع العلم

والحال انه ليس كذلك اذ ما من علم من العلوم مفقولها ومنقولها

الا ومحمولات اكثر مسائلها اخص من موضوعاتها وموضوع اكثر

مسائلها اخص من موضوع العلم فقولهم ما يبحث في العلم الا عن الا

عراض الذاتية للموضوع مجمل ومفصله ما ذكرنا فحذفها ناقلة لك

وما يقال من ان العرض الذاتي هو الشامل للشيء اما على الاطلاق او

على سبيل التقابل اذ لم يحتج ذلك الشيء في لحوقه اليه الى آن يصير

نوعا محفوظا منتهيا لقبوله كالحركة والسكون بالنسبة الى الجسم

فيرد عليه انا نجد محمولات اكثر مسائل العلوم وانها كانت شاملة على سبيل

التقابل

فتفكر لان الكلام محمول على مسائل العلوم لانه يشمله على موضوع العلم وان كانت شاملة على سبيل التقابل وانما لكن شاملة لعلم يحتاج الى ان يجعل موضوعه اعم نوعا معينا لكن الموضوع مما يحتاج في لحوقها له الى ان يصير نوعا معينا فلا يكون اعم منها ذاتا له بل لنوع منها تامل فانه دقيق ۞

كما اشار اليه الكلية في الاعراض الى عدم احتياجه بعينه الى الفصل مع التركيب

التقابل لكن الموضوع مما يحتاج في لحوقها له الى ان يصير نوعا معينا

اي موضوع العلم كالكم ۔ اي اسما او فعلا او حرفا ۔

فلا يكون عرضا ذاتيا له ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام ليحيط الناظر

اي العرض الذاتي ۔ مع انه عرض ذاتي بمعنى انه يرجع البحث اليها كما مر ۔ ش كن

باطراف المرام لكونه مما تزل فيه اقدام الافهام وبعد بقي ابحاث طوينا ذكرها

اي المتصف ۔ اي الاول ۔

اي كما هي بيد الكمال تامل ۔ اي يهمل ويعرض ۔ صفر كفرح ۔

على نحو ما لتلك يفي قليل المتعلمين ويضعف قدر المحصلين فعلم مما هذا

اي على حالة ما غير ذلك ۔ بخر كفرح ۔ الضعف بالضم في الحد فما فوقه من ۔ اي يعرض عنها للملال تامل

التحقيق ان كلمة على في قوله عما الاعراض الذاتية داخلة على المحمول

اي المنطق

والمقصود انه علم يحمل فيه الاعراض الذاتية للتصور ان والتصديقات

عليها والمراد المعلومات التصورية والتصديقية والمراد من

اي لا غير وسماي سلبي ذو مكتفي

المعلومات التصورية الامور الحاصلة صورها في العقل مجردا عن

اي العينيون اي الاستناد على ما هو مصطلح اهل الميزان فراجعه تحرير ۔ عبارة شمس الامور

الاذعان والتصديقية فاعلم اذ اكرها على وجه الاذعان كوقوع

اي الاذعان الحكم سلمان ۔ اي اذعانه لخضوع وذل وانقياد وتسليم في الطاعة والانقياد ۔

النسبة اولا وقوعها المدركة على وجه الاذعان مفيدة تلك المعلومات

حال

طوينا الثوب طاغرع اي طاشرع الامور مجملا عجب

عما مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم كلموا الناس طاقة رعقولهم تامل حرر خي

من حيث نفعها اى نفع تلك المعلومات فى الايصال اى فى ايصال العقل
الى تحصيل المجهولات تصورية او تصديقية فولنا من حيث نفعها ظرف
مستقر اما حال عن التصورات او التصديقات او صفة كما فى قولنا الانسان
من حيث هو هو والماهية من حيث هى هى اذا المعقولية او التصورات
والمتصديق بها ليس مطلقا موضوع المنطق بل ما فوذة ومقيدة من
حيث نفعها والسر فى ذلك انه لو كانا البحث عن احوال المعلوم مطلقا
يلزم ان يكون جميع مسائل العلوم من المنطق اذ لا يبحث فى علم الا
عن حال احد المعلومين كما قيل موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق
به اثبات العقائد الدينية فلا بد من التقييد بذلك القيد هو
نفعها فى الايصال اى فى حين كونها موصلة او باتوقف هو عليه

لانفس

لا نفس الايصال وما يتوقف هو عليه اذ هما من الاعراض الذاتية

اى نفس الايصال وما يتوقف عليه الايصال

المبحوث عنها في المنطق المطلوب اثباتها بالبرهان فانهما مجمل محمولات

علة لكونهما منحل

مسائل المنطق لكونها راجعة الى الايصال وما يتوقف هو عليه فالا

كالحد والرسم في التصورات والقياس والحجة في التصديقات سلمان

يصال وما يتوقف هو عليه محمول الفن وهو ما ينحل اليه محمولات

المسائل فلا يكون جزءا من الموضوع وقيدا له وذلك لان الموضوع

وقيده يجب ان يكون مسلم الثبوت في العلم فلا يثبت الموضوع ولا قيده

الذي يكون هو موضوعا فيه بل الخ تامل

اى غير محتاج الى التنبيه

في العلم بل في علم اعلى منه حتى ينتهي الى ما موضوعه بين الثبوت كالموجود

والسر في ذلك ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية للشيء على ما

بناء

هو معنى الهلية المركبة ولا شك انها تتوقف على الهلية البسيطة

لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب الشيء له وما قيل من ان قيد الموضوع

سواء كان مطلوبا في هذا العلم ام لا كايصال الاعراض الغريبة وكايصال القديمة والحادثة سلمان

الايصال المطلق والاحوال المطلوبة في الايصالات الخاصة فمزيف

وهو القدر المشترك اي سواء كان ايصالا الى المجهول التصوري او الى التصديقي وسواء كان ايصالا قريبا او بعيدا

بان الايصالات الخاصة اخص من موضوع المنطق فلا تكون مطلوبة بالبرهان

سلمان اذ المبرهن ايضا كذلك يكون المقيد المطلوب فلا البثوري لا من المسلم وهو الموضوع كان المطلق المطلق فلما الا بعد معرفة المقيد لا يعرف اي لان

اذ المبرهن عليه انما هو الاثار المطلوبة والاعراض الذاتية كما مر غير

كحيوان ناطق مثلا

مرة ومن قال الضمير في نفعها راجع الى الاعراض الذاتية وان الموصل

اي الجنسية والفصلية والحدية

كناطق مثلا

وجزءه فان كان هو من المعلومات لكنها ما لم تتصف بتلك الاحوال

لا يمنع جواز رجوع الضمير الى الاعراض الذاتية لانه انما يمنع جواز رجوع الضمير ان كان يصير موصلا وجزءا من غير اتصاف بتلك الاحوال لكنها ما لم آه في محمد رحمه الله

لا تصير موصلا ولا جزءه فان المعلومات ما لم تصر جنسا او فصلا لا

اي المحدود

تكون جزء موصل وما لم تصر حدا او رسما لا توصل الى الكنه ولا تميزه

بيانا

فتلك الاحوال لها مدخل في الايصال فمع ما فيه من تضييع ما قصد

مبتدأ

اي مبين للمدعى لان مدعاه نفع الاعراض في الايصال ودليله لا يثبت ذاتيا للاعراض مدخل في النفع سلمان

اي دليل

بيان

من الاشارة الى ان الموضوع مقيد لم يات ببرهان مبين واعلم

وملقى تامل في ثانيا كما سيأتي معقولا التصوري مفهوم المعلوم وان كان بقرينة مقابلها بها تامل

ان المراد بالمعلومات التصورية في هذا التعريف غير المعقولات الثانية

لان المعقولات الثانية اعراض ذاتية في هذا التعريف فكيف يكون موضوعا

وليت شعري لم لا يصرح المقصود بان يقول عن الاعراض الذاتية للمعقولات الاولى مع انه الاخص والانسب للمعقولات الثانية وغير محتاج الى القرينة فتامل

سلمان

مثلا موضوع المنطق المعقولات الثانية فموضوعه موجود ذهني قسم من مطلق الموجود الذي يبحث عن احواله علم الحكمة على راي فالمنطق ادنى من الحكمة فهي اشرف منه برد عمي

اى المعانى التى تخصها من قولك اشبه اعلى ان ما هنا كل آخر

كن ذا همة فى ضبط هذه المعانى فانا فيها نشبه اللبانى ولا نضعر

اى نقصر

مرشى والتطعيل لهذا من الاطناب قيل تقسيل اى

بيان ما

خلل ولا تفجر قليلا مما نفعل من الاطناب والاطالة اذ ليس لنا

اى ايها الطالب للعلم ناصح

غرض سوى البيان والافادة واعلم انا نوضع المنطق عند البعض

هو

هى المعقولات الثانية كما اشار اليه بقوله او المنطق علم يبحث فيه

عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية فكلمة او لتقسيم اما اى هذه

اى على طريق الشارح

اما كذا او كذا على معنى انه عند قوم كذا وعند الاخرين كذا لا للشك

اى الحق بالنسبة الى نفسه

والابهام حتى ينافى التحديد ولا على معنى انا له حدين حتى يقال ان

اى المنطق عند الكل

اى الشارح بيانه فى شرح الشمسية الحد لا يقبل القسمة فحدنا بحدة وكن من الشاكرين المعقولات

اى الاعيان

عط

الثانية هى الاقوال العارضة للشئ بحسب وجوده الذهنى اى بما

للوجود الذهنى بخصوصه مدخل فى عروضه هذا هو المراد بقول من

اعلم ان المعقول فى الثانية مع الالف ان معروض هو المعقول فى الثانية هو ان الشئ وما يحذو حذوه كالجنس والنوع والكلى والجزئى وما يعد بعدهما اولا وذاتا كالفصل والخاصة والعرض العام فانه يعقل اولا وذاتا ما هو جنس او نوع او كلى او جزئى او فصل او خاصة او عرض عام ثم يعقل ثانيا وبالعرض ان الشئ الفلانى جنس او نوع او كلى او جزئى او فصل او خاصة او عرض عام فالمعقول الاول هو الشئ الفلانى والمعقول الثانى هو كونه جنسا او نوعا او كليا او جزئيا او فصلا او خاصة او عرضا عاما والمعقول الثالث هو الشئ الفلانى مع كونه جنسا او نوعا او كليا او جزئيا او فصلا او خاصة او عرضا عاما وعلى هذا القياس والمراد بالمعقول فى الثانية هو المعقول الثانى الذى يطابق صفة او اخارج اى الثانية مع الشئ الفلانى والمعقول بالمعقول فى الثانية هو المعقول الثانى الذى يطابق صفة او اخارج اى الثانية مع الشئ الفلانى والمعقول بالمعقول فى الثانية هو المعقول الثانى الذى يطابق صفة او اخارج اى الثانية مع الشئ الفلانى

اى المعقولات

قال هى ما لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر فى الذهن سميت بها لكونها

اى بالمعقولات الثانية

للحيوان مثلا

شان

متعقلة فى المرتبة الثانية كالكلية مثلا الا يرى انه لا يمكن ان يعقل معنى

جسم نام حساس

الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وكذا الجزئية فان

اى كون المفهوم حاصلا فى العقل لانه اذا لم يحصل فيه لا يمكن اتصافه بهما لانهما من الامور العقلية تامل

منشاء اتصاف المفهوم بالكلية والجزئية انما هو لحصول العقلى فالجزئية

ايضا من العوارض الذاتية ولا مدخل لعروضها للوجود العينى وما

فح يثبت كون الجزئى من المعقولات الثانية واما عند من قال الجزئى من الامور الخارجية لا الذهنية فلا يكون معقولا فضلا عن ان يكون ثانيا تامل سلمان

اشتهر من ان كل ما حصل فى الخارج فهو جزئى معناه ان كل ما هو موجود

من وقوع الشركة فيه

خ ب ان

فى الخارج فهو بحيث اذا حصل فى العقل كان مانعا وجزئيا لا ان ما هو

حقيقيا

فى الخارج فهو من حيث انه فيه تعرض له الجزئية لا يقال كون الكلية

والجزئية من العوارض الذهنية والمعقولات الثانية محل تامل لان الكلية

لا اذا حصل او امكن حصوله

عبارة عن كون المفهوم بحيث لو حصل فى العقل لم يمتنع فرض صدقه على

هذا بناء على مذهب من يقول ان الحاصل فى العقل صور الاشياء واشباحها واما على مذهب من قال ان الحاصل فيه الماهيات الكلية فلا يكون مانعا سلمان

كثيرين

كثيرين والجزئية عبارة عن كونه بحيث لو حصل في العقل امتنع ذلك فهذا
الكونان من الاحوال العارضة للمفهوم في نفس الامر لا في الذهن اذ لا يتوقف
هذا على الحصول في الذهن بل لا يتوقف على امكان حصوله فيه ايضا يرشدك
الى ذلك انهم عدّوا ذاته تعالى المخصوصة المقدسة عما يقول الظالمون
علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع انه ممتنع الحصول في الذهن لا انا نقول
اتصاف المفهوم بهما في نفس الامر اما في الخارج فهو محال بالضرورة او
في الذهن فالحصول الوجود الذهني مدخل في عروضهما لا بمعنى ان الوجود
الذهني قيد في الموضوع بحيث يصيرا العرضية وصفية بل بمعنى ان
الوجود الذهني مصحح للعروض ومصداق فالمعروض هو المفهوم من حيث
هو هو لا بشرط الوجود الذهني واما الاحوال التي لا مدخل فيها

اى لا يكون شروطا له — اى لا تعرض — اى الا فى الخارج

للوجود الذهنى وانما تعرض الشئ فى الخارج كالحركة للجسم والاحراق للنار

اى لزومها — اى فى عروضه

والاضاءة للشمس فتسمى لازم الوجود وما لا مدخل لعروضه لشئ من

اى من الذهن والخارج

الوجودين بل كلما وجدت الماهية كانت متصفة به وعارضة هى لهما كالزوجية

فاللازم ثلثة لازم ولازم الوجود ولازم الماهية

للاربعة فتسمى لازم الماهية فعلى هذا قوله التى لا تحاذى على البناء للمجهول

اى على تفسير المعقولات الثانية بالاحوال العارضة للشئ بحسب وجوده الذهنى سلمان

اى لا يوصف بها اى بتلك امر حال كون ذلك الامر موجودا فى الخارج صفة

اى الضمير راجع الى الموصول الذى هو لفظة والتى

تفسير للصفة الكاشفة

كاشفة للمعقولات الثانية مرادا بها معناها الاصطلاحى اى المعقولات

اى كما قال قول احمد مرادا بها معناها اللغوى

الثانية هى الاحوال التى لا يوصف شئ بها باعتبار وجوده الخارجى

اى بشرط وجودها الذهنى

بل هى من العوارض الذهنية العارضة للاشياء بحسب وجودها الذهنى

بلاء — على الراجح — الاخير — كما قال قول احمد

على ان يكون النفى راجعا الى القيد وهو قوله فى الخارج فلا ينتقض بالمعدوم

اى تعريف المعقولات الثانية

المتعقل فى الدرجة الاولى لان المعدوم المتعقل فى الدرجة الاولى

اى على كون المعقولات الثانية هى الاحوال العارضة للشئ بحسب وجوده الذهنى وكون عروضها للشئ باعتبار الخارج محالا قوله آه كامل

لازم الذهنى
لازم الوجود
لازم الماهية

ولقائل ان يقول ان المفهوم من رجوع النفى الى القيد الذى هو فى الخارج اتصاف الامر بها حال وجوده لا فى الخارج والوجود فى غير الخارج اعم من الوجود فى الذهن فلا دلالة له عليه اذ لا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالات الثلث فلا يفهم ذلك الرجوع انها من العوارض الذهنية العارضة للاشياء بحسب الوجود الذهنى فيشمل التعريف على المعدوم المتعقل فى الدرجة الاولى فينتقض به فتامل

مثل الكليات العرضية فانها ليست من العوارض الذهنية للشئ لما تحقق من انها انواع لافرادها العرضية فهى ذاتية فلا تكون احوالا نعم العدم المطلق الخ

فيه اشارة الى اعتراض على قول احمد لان ما تعلم من عبارة حواشي التجريد او نعدو جامع انه ليس كذلك لان ما في عبارة العدم المطلق وهو عند حواشي التجريد من المعقول الثاني هو العدم الذي قاله معقول اول فتأمل

سلمان

كذا هذا المعدوم ليس من العوارض الذهنية للشيء نعم العدم المطلق لا يعقل

خ به ان العدم وجعله في الخارج او لا يعقل العدم المضاف الى الملكات حل

اعترف عن العدم بعين الوجود

وذلك الغير كذا هذا المعدوم فانه من المعقول الاول والعدم من المعقول الثاني

الا عارضا لغيره في الذهن وليس في الاعيان ما يوقف به على ما في حواشي

قائله احمد

شرح التجريد لكنه من المعقول الثاني على ما قرروا فيما قبل منا انا نقول

التي لا محاذي لها اذ لا يصح ان يكون منفعة كاشفة والا لانتفى بالمعدوم

المتعقل في الدرجة الاولى فتأمل من الغفلة التامة عما تحقق المرام او

اي بسبب اذ

من قلة الاهتمام بتدقيق الكلام وقياسنا بانه بينة ظهر عليك

والشمس ضياء فيه ونار اعظم وشمس ساوى الليل بنهار اوشمس وعما يجب بضاعتنا ابوتمام

ظهور نار القرى ليلا على علم ان المعقول الثاني هي المعلومات

اي جبل فاعل ظهر اي الكلية مثلا

اي الوجود ان مثلا

التصورية العارضة للاشياء باعتبار وجودها سواء كانت ذلك الاشياء

فقط

اي بشرط وجودها الذهني

معلومات تصورية او تصديقية كمفهوم الكلي العارض لمفهوم

لا يمنع نفس تصور مفهوم

جمع انسان حيوان ناطق ما يحمل الصدق والكذب

الحيوان والانسان ومفهوم القضية العارضة لقولنا الانسان كاتب

اي لمفهوم قولنا الخ

قوله سواء كان ذلك الاشياء الخ حل العبارة

معطوف على ما تعلم من عبارة حواشي التجريد الخ

قوله او تصديقية كمفهوم الكلي العارض لمفهوم الخ

معطوف على ما تعلم من عبارة حواشي التجريد الخ

او المعطوف هو الكلي العارض لمفهوم الخ

مطلقا سواء كان الكلية الخ

اي المعطوف هو الكلي العارض لمفهوم الخ

بيان للاول وقوله فانها الخ بيان للثاني

اي المعطوف هو الكلي العارض لمفهوم الخ

بيان للاول وقوله فانها الخ بيان للثاني

اي المعطوف هو الكلي العارض لمفهوم الخ

بيان للاول وقوله فانها الخ بيان للثاني

عليكم بقي

قوله

قوله

اى بما يحتمل الصدق والكذب

فانّ بناءَ الاضافة بأمثال الصّدق والكذب الّذى هو مفهوم القضيّة

اى الخبر

وسيجئ الكتابة لله تعالى ان شاء الله

انّما هو باعتبار حصوله فى الذّهن فانّ القول بلاحظ اوّلا مفهوم قولنا

الانسان كاتب ثمّ يعتبر الى الواقع ويحكم عليه بانّه يحتمل ان يطابقه اوّلا

يطابقه كما انّه بلاحظ اوّلا مفهوم احدهما ثمّ يعتبر الى الخارج ويحكم بانّه

صادق على كثيرين ومشترك بينها ومن هاهنا قيل انّ المعقولات الثّانية

اى من ان العقل يلاحظ الطرفين ثم يحكم الخ

ربط بعد العطف

كالمعلومات التصوّريّة والتّصديقيّة فسمّاها تصوّريّة وتصديقيّة

فموضوع المنطق على تقدير ان يكون المعقولات الثّانية وايضا

التصوريّة والتصديقيّة

اعتبارا الماهيّة او على تقدير كون المعلومات وايضا حقيقة

لانها قول من قال

فالفرق تحكّم فهذا الكلام بعيد عن التّحقيق بمراحل واذا وعيت ما تليه

اشتغل

عليك من البيان فاستمع لما نتلوا عليك من الآيات الاشياء الّتى نعرض

لما كان المعقول الثانى هو الذى لا يوجد الا فى العقل وكان المعقول الاول هو الذى يوجد فى الخارج ايضا كما يوجد فى العقل كان المعقول الثانى هو الذى لا يوجد الا فى العقل وكان المعقول الاول هو الذى يوجد فى الخارج ايضا كما يوجد فى العقل

لما كان عبارة عما اشتمل على المذكور وهو الكلى بالمعنى الاعم كان عبارة عما اشتمل على المذكور وهو الكلى بالمعنى الاعم

كناية التصور لواحد اقص من كناية التصورين

كناية التصورين

سيجئ ان شاء الله تعالى ما يدل على ان موضوع المنطق معقولات بالمعنى الاعم

يلزم ان يكون المنطق مشتملا على مباحث الالفاظ والكتابة

لان الالفاظ والكتابة ليست من المعقولات بالمعنى الاعم

الجزء الذى هو المذكور هو الكلى بالمعنى الاعم

والى هذا اشار بقوله الذى هو الخ

اى الالفاظ والكتابة

يعنى ان الالفاظ والكتابة لما كانت دالة على المعانى بالوضع كانت ملحوظة بالتبع والقصد لغيرها وكل ما هو كذلك فالمنطق لا يبحث عنه لان المنطق انما يبحث عن الامور التى تلحظ بالذات

انّه لا فائدة له فتأمل

بحث

لها المعقولات الثانية اعني معروضاتها تسمى معقولات اولى لتعقلها

في الدرجة الاولى فهي مندرجة تحت المعقولات الثانية اندراج الجزئي

تحت الكلي كمفهوم الحيوان المندرج تحت مفهوم الجنس والانسان تحت النوع

وللمعقولات الثانية احوال منها ما يشتمل ويسري الى المعقولات الاولى

وليستهي مستقلة فيها ككونها موصلا وجزء موصل ومنها ما لا يشتمل

ولا يسري اليها بل يختص بها ككونها من العوارض الذهنية وكذا الحال في كل

كلي فان من احوال الانسان ما يسري الى الافراد ولا يستقل هو بل به يتصف به

باعتبار اشخاصها ككونه كاتبا وقائما وقاعدا وماشيا ومنها ما لا يسري

الافراد ولا يشملها ويختص به ككونه كليا ونوعا وعاما الى غير ذلك

والمنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل عن احوالها

العارضة لها باعتبار المعقولات الاولى المندرجة تحتها ولهذا لم يطلق

اى الشارح

البحث عن احوال المعقولات الثانية بل قيده بقوله من حيث انها تنطبق

اى تشتمل تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى اشتمال الكلى على

حيوان ناطق

جزئياته اى لا يبحث فى المنطق عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية

مطلقا بل عن احوالها اللاحقة لها من حيث انطباقها واشتمالها على المعقولات

الفاء لتبيين البحث عن احوالها تامل

اى الايصال

الاولى فيجرى عليها احكام كلية باعتبار المعقولات الاولى فيسرى تلك الاحكام

عطف تفسير

وتتادى اليها وتتعرف احكامها من تلك الاحكام الكلية عند تماس الحاجة

الحد التام يوصل الى الكنه

اليها لكون تلك المعقولات الاولى من جزئيات موضوعات القضايا

الكلية المشتملة على تلك الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار صار مسائل

المنطق قوانين فهو مجموع قوانين الاكتساب مثلا يحكم على الحد التام بانه يوصل

يعنى اذا اردنا ان نعلم ان الحيوان الناطق الذى هو معقول اول يوصل الى الكنه نرجع الى ان الحد التام يوصل الى الكنه هكذا الحيوان الناطق يوصل الى الكنه لانه حد تام وكل حد تام الخ

سلمان رحمه الله تعالى

لان قول القائل وكل حد تام موصل الى الكنه قضية كلية وقوله فالحيوان الناطق الكائن فى قوله فالحيوان الناطق حد تام فرد منه وجزئى تامل

سلمان رحمه الله تعالى

الى الكنه

الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف عليه الايصال اذ محمولات مسائله

راجعة الى الايصال وما يتوقف عليه الايصال فيتعرف به حال الحيوان

الناطق وان مست الحاجة اليها اذ الموصل انما هو الطبائع المتصورة

من حيث هي هي فيضم القضايا الكلية المشتملة على تلك الاحكام الكلية

الى صغرى سهلة الحصول فيقال الحيوان الناطق مثلا حد تام وكل حد

تام يوصل الى الكنه وهذا من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق

يوصل الى الكنه ويقال ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث شكل

اول والشكل الاول منتج ينتج انه منتج لكن ينبغي ان يعلم ان من قال

موضوع المنطق المعلومات انه لا ينكر كون الموضوع المذكور في مسائل

المنطق معقولات ثانية وانه لا يريد بالمعلومات التصورية مفهومها

مثال لما صدق عليه المفهوم المعقول الثاني وهو الذي لا يعقل الا عارضا لشيء ولا يحاذي به امر في الخارج وما صدق مفهوم الجنس وهو كلي معقول على كثيرين مختلفين بالحقائق الخ وما صدقه مفهوم الحيوان وما صدقه مفهوم الانسان وما صدقه زيد موضوع المنطق الا صدق الاول عند من يقول موضوعه المعقول الثاني والما صدق الثاني والثالث عند غيره فتامل

كلجي

اي لا يمنع نفس آه

فانّ مفهوم المعلوم التصوّري كالكلية مثلا معقول ثانٍ وانّ من قال

اي المنطق

وهو الذي لا يحاذي بها امر في الخارج

موضوعه المعقولات الثانية لم يرد به الّا ما صدق عليه مفهوم المعقول

وهو الحال العارض للشيء باعتبار وجوده الذهني وتبع

مثال ما صدق عليه

الثاني كمفهوم الجنس والنوع والحد والقضية وغير ذلك ولم يرد ايضا

انها موضوع الفن مطلقا بل باعتبار نفعها في الايصال اذ من احوال

المعقولات الثانية ما يعرض لها باعتبار اشتمالها على المعقولات الاولى

لا باعتبار نفعها في الايصال ككونها ممكنا وممتنعا مثلا لكنه لم يذكره اعتمادا

من قوله من حيث الايصال

من المتقدمين والمتأخرين من المخالفين في الموضوع

على ما سبق في التعريف الاول لكن لا نزاع لاحد في كون محمولات المسائل

جمس

اي المنطقيين

المنطقية معقولات ثانية يرشدك اليه انهم قالوا القضايا المستعملة

اي حملها

في المنطق كلها ذهنيات وهي القضايا التي يكون حكمها مخصوصا

مبتدأ

بالافراد الذهنية ومعنى قوله التي يحاذي بها امر في الخارج التي

قوله كمفهوم الجنس مثال لمفهوم المعقول الثاني الذي هو الجنس فان مفهوم معقول على كثيرين الخ وما صدق عليه هذا المفهوم اي ما يحمل هذا المفهوم الحيوان مثلا هكذا الحيوان جنس وكل جنس معقول على كثيرين فان معقوليته عرض ذاتي للجنس الذي هو معقول ثان فقد لزم حمله وصدقه على المعقول الاول الذي هو الحيوان وكمفهوم النوع وهو معقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وما صدق عليه هذا المفهوم الانسان هكذا الانسان مثلا نوع وكل نوع معقول على كثيرين الخ فالانسان معقول الخ وكمفهوم الحد وهو ما يميز عما عداه بالكنه وما صدق عليه هذا المفهوم حيوان ناطق مثلا هكذا الحيوان الناطق حد وكل حد يميز الشيء الخ فالحيوان يميز وكمفهوم القضية وهو قول الخ وما صدق عليه زيد قائم هكذا زيد قائم قضية قول يصح الخ فزيد قائم قول الخ قوله وغير ذلك كمفهوم القياس وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها الخ وما صدق عليه هذا المفهوم كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث هكذا كل جسم مؤلف وكل مؤلف قياس وكل قياس قول مؤلف فهذا قول مؤلف

قوله لكن النزاع لاحد آه لدفع التوهم من كلام سابق كانه قيل كما ان النزاع في الموضوع كذلك في المحمول لانه متفق بالموضوع

سمع من الاستاذ من خط ذكر الحرخي

خ ب

يصح

يعني لو لم يكن بجعل قوله التي لا يجاذى بها أمر ذاتي الخارج صفة كاشفة بل يجعل فيها للمعقول الأولى ما يصدق به المعقول الثاني وهو
المعقولية الثانية الأولى وهو المجموع من الشيء والمهية هو المعنى الاصطلاحي حتى فيشمل محصل الكلي بكذا المعقول الثاني
الأولى بل الموجود المعقولية الثانية الأولى التي لا يجاذى بها أمر ذاتي الخارج فيخرج الإضافة كالأبوة فإنها المعقولية
الأولى لا بها معقولية الثانية فإن فيها بخصوصها في الخارج لأن المعقول الأولى لا يحصل الا
بالمجموع من الشيء والمهية وهما محاذيان عليها لا بخصوصها الثانية وكذا المعدوم المطلق فإنه لا يجاذى

يصلح أن يتصف بها أمر حال وجوده في الخارج فهو أيضا صفة كاشفة

أي قوله التي لا يجاذى الخ

كالحركة الجسمية والإضافة للشمس

للمعقول الثاني فيندرج فيها أقوال الخارجية ولوازم الماهية وكذا

سلمان من الذهنية بل تكون الخارجية من العوارض لها كالزوجية

يندرج الإضافة فإذا اتصف بها الماهية باعتبار الوجود الخارجي سواء

لذلك الماهية وضع المعقولية

كما تعرف مذهب المتكلمين

أي ذهني أو وجود ما

قبل بتحققها في الخارج أو لم يقل به وكذا المعدوم المتعقل في الذهن

كما تعرف مذهب الحكماء يجب

أي كيف لا يمكن أن يكون

الأولى كمفهوم العنقاء إذ يمكن أن يتصف به الموجود الخارجي كيفما وقد

قال في الصحاح العنقاء الداهية وأصلها طائر عظيم معروف الواحد بجسم الجمع بهذه

عدوه من الكلي الممكن الأفراد واعلم أنهم عدوا الشيئية والإمكان

أي المنطقيين أي لأن المتنع الوجود كشريك الباري

والوجود ونظائرها من الماهية والاشياء والعدم من المعقولات

الثانية وقال العلامة الشريفة في حاشية التجريد ما حاصله أن الشيئية

المعدودة من المعقولات الثانية هي الشيئية المطلقة فإنها وجدت في

الخارج فهي الشيء محذوفة ولا يخالجك في وهمك أن أخواتها المطلقة

الماهية إذا جعلت في الذهن ما هو فيشمل
العوارض لها كالموجود الخارجي عرضت بذلك
أو لا يجاذى بها
امتنع الخارج فهي معقول ثان
مطلقا

أي أفرادها لا ما يشملها كالجزئيات
الناطق مثلا فإنه فرد منها
الماهية وهي لا يجاب
بالصواب عن السؤال بالعدد والله أعلم

اذ افتقار شيء الى شيء في التعقل لا يقتضي كون الشيء الاول من العوارض الذهنية للشيء الثاني وكون الشيء الثاني معروضا له الا
يرى ان الانسان يفتقر في تعقله الى اجزائه اذ تعقل الكل بالكنه والتفصيل موقوف على تعقل الجزء ولا يخفى ان الكل
ليس من العوارض الذهنية لاجزائه فتامل عكيجي

ايضا لا يوجد في الخارج وما وجد فهو حيوانات مخصوصة فيلزم ان يكون

من المعقولات الثانية لان الحيوانية ليست مما لا يعقل الا عارضا لغيره فان

فيلزم ان يكون معقولا ثانيا اي الذهني والخارجي

جنس

قلت هو جسم طبيعي وهو ما يفتقر في الوجودين الى المادة قلت لا يلزم من

فيلزم كون الحيوان معقولا ثانيا

التعقل

الافتقار الى المادة في العقل ان لا يعقل الا عارضا لغيره ولا يختلجن في وهمك

حتى يلزم منه كونه معقولا ثانيا

ان الشيء والممكن والموجود ونظائرها كيف تعد من المعقولات الثانية

مع وجود افرادها في الخارج كيف وقد قسموا الموجود الى الموجودات

لا يوجد

الخارجية والذهنية وكذا الشيء لا نقول كونها مفهوم من المعقولات

الحصة الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل آخذا المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ح عصام

الثانية وعارضا في ضمن حصصه للاشياء في العقل لا ينافي ان يكون له

وهو المعتبر في حمل الكلي على جزئياته تامل

فرد موجود في الخارج يحمل عليه مواطاة فيكون باعتبار تلك الحصص

من المعقولات الثانية وباعتبار الفرد موجودا خارجيا صرح به العلامة

حمل مواطاة
حمل اشتقاق
حمل التركيب

الدواني

المنطق مجموع قوانين الاكتساب اقول وذلك ان الاكتساب اما للتصور او للتصديق والاول انما هو بالقول الشارح
والثاني بالحجة فقوانين الاكتساب ليست الا قوانين متعلقة باحدهما وهي القوانين المنطقية المتعلقة باكتساب التصورات
والتصديقات فليس هناك قانون متعلق بالاكتساب خارج عن المنطق منه

الدواني ونقول في تعريف المنطق باعتبار الجهة الوحدة الثانية

المنطق قانون بل قوانين لان كل مسئلة منه قانون فالمنطق مجموع قوانين

وهو مجاز مشهور ملحق بالحقيقة

الاكتساب كما اشتهر فاطلاق القانون على المنطق تعبير عن الكل باسم الجزء

اشارة الى فائدة المجاز

وكان فيه اشارة الى ان تلك القوانين لاشتراكها في جهة وحدة تضبطها

وتجعلها كشيء واحد بمنزلة قانون واحد والقانون في الاصطلاح

كقولنا الفاعل مرفوع اي الايصال اي فالحيوان الناطق حد تام

قضية كلية يستنبط منها احكام جزئيات موضوعها اي يتعرف منها

وهو كل حد تام

اي بما حكم على موضوع القضية الكلية فتامل

القضايا التي حكم فيها على اخص من موضوعها بان يجعل موضوع تلك

اي على جزئي موضوعها تامل اي القضية المجعولة بهذا المذكور

القضايا محكوما عليه بموضوع تلك القضية ويجعل صغرى وتلك الـ

هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع منه عب

القضية الكلية كبرى وهذا هو المراد بقولهم القانون امر كلي ينطبق

اي المذكور من قوله قضية كلية الخ

على جزئياته هذا وتسمى تلك القضايا فروعا واستخراجها من تلك

تفريعا

مسائل العلوم موجبات

السالبة لا تستدعي

القضية تسمى تفريعا لكن نص رئيس القوم بان مسائل العلوم موجبات

اي في الظاهر لا في الحقيقة بان لم يذكر فيه سور الكلية عليه

حملية حتى حكم بان مهملات العلوم كليات فالمراد بجزئيات موضوعها جزئيات

ومطلقاتها ضرورية

لها زيادة ملابسة بموضوعها بان يتوقف تحققها وصدقها على وجود

اي جزئيات موضوعها اي عن التعريف المذكور للقانون عليه

تلك الجزئيات فخرجت السوالب والشرطيات اما السوالب فلان صدقها

اي اذا كان المراد بجزئيات الخ

لا يتوقف على وجود جزئيات موضوعها وهو المراد بقولهم السالبة لا تدعي

بخلاف صدق الموجبات

اي كالسالبة الصادقة والكاذبة

وجود الموضوع والموجبة تستدعيه والا فالموجبة الكاذبة ايضا لا

اي لموضوعاتها

تستدعيه واما الشرطيات فلانه لا موضوع لها حتى لا يكون لها جزئيات

اي يظن

فالمسائل التي يتراءى من ظواهرها انها شرطية او سالبة فمتأولة

كما وقع في عبارات النحاة ان كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام

اي المبتدأ يجب تقديمه وقت كونه مشتملا اي المنفصل سائغ لتعذر المتصل فقط

فالواجب تقديمه ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل هذا اسمه

اي اخذ

بالفاء لانه ان كان قوله فالمحصورات
بالفاء لا يكون تلك الشبهة فاذا لم يكن
تلك الشبهة لا يستقيم حديث
لتقدم المفرع عليه على المفرع منه
اي قوله ونقيض الموجبة الخ
وفي بعض النسخ والمحصورات وهو
الصواب والا اي وان كان بالفاء
فعلى التفريع فلا يرد ما ورد
تأمل

والقانون في اللغة اسم مسطر ويحتمل مسطر الكتابة وان يكون مسطر الجدول وايا ما كان فهو امر يتوسل به الى امور كثيرة فيناسب المعنى اللغوي المعنى الاصطلاحي عمادي

قانون ضابطة اصل قاعدة

هذه القضية الكلية قانونا لانه في اللغة اسم للمسطرة والجامع التوصل

الى تحصيل الامور المتكثرة على سبيل الاستقامة وقد يقال لها

ضابطة ايضا لانضباط احكام الامور المتكثرة التي هي جزئيات موضوعها

فيها واصل ايضا باعتبار انها اصل لتلك الاحكام ومنشأ لها وقاعدة

كانها قاعدة الشجر وهؤلاء القضايا اغصان وفروع لها فهو قانون

يعرف به بالفعل ومفصلة صحيح الفكر بجزئي الوارد على المفكر الناظر

في مادة مخصوصة وفاسده لكون الفكر المطلق موضوعا لتلك

القضايا المسماة بالقوانين اذ لا يكفي الفطرة الانسانية لمعرفة صحة

الانظار الجزئية وفسادها والا لما وقع الخطاء عن العقلاء الطالبين

للحق الهاربين عن الخطاء والغلط وضبط الانظار الجزئية ومعرفة

احوالها والبحث عنها مفصلة متعذر ومتعسر لكثرتها بل لعدم

تناهيها اذ الافكار الجزئية تتزايد يوما فيوما بتلاحق الافكار والاشخاص

الفاء تفصيلية

فالمقصود الاصلي معرفة احوال الافكار الجزئية بتفاصيلها اذ هي

وحال اي من تدوين المنطق

اي المنطقيين

المقصودة للناظر المفكر لكن لما لم يتيسر للقوم البحث عن احوالها مفصلة

بيان ما

جواب لما

لما ذكر من التعذر وعدم كفاية الفطرة الانسانية بذلك وضعوا

ليعرف احكامها

قضايا كلية وحكموا فيها على جميع جزئيات موضوعها واثبتوا

صفة

لها محمولات بدلائل فصارت قضاياها كسبية موضوعاتها المعلومات

من حيث انها موصل ومحمولاتها اعراض ذاتية ليتوسل بتلك

لتلك المعلومات

الجزئية

القضايا الى معرفة تلك الاحوال المقصودة واستخراجها الى الفعل

اي صار

عند تماس الحاجة اليها فجاء المنطق قوانين متعلقة بالاكتساب

يتعرف منها صحة الافكار الجزئية الواردة على المفكر الناظر فكل فكر

اي لما يسمى منطقا

لا يتزن بهذا الميزان فهو فاسد العيار وبهذا الاعتبار ايضا يسمى

اي فاسد الاوزان

هذا العلم ميزانا فالمنطق وان وضعت آلة للعلوم الحكمية لكن

لا يختص آليته بها ولا اختصاص بها في نفسها بعلم دون علم

بدون اعتبار الوضع

اي كيف له الاختصاص

كيف ما من علم الا وافتقاره اليه بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع

بل يعم غير العلوم ايضا اذ ما من مطلوب الا وقد يحتاج تحصيله

مثل يضرب بصدور الفعل عن غير اهله

على وجه الصواب الى استعمال المنطق فان وقع بدونه فرمية من غير

الهوى هوى النفس والجمع الاهواء

اي الافكار اي تقطعت

رام ومن هاهنا تطابقت الآراء وتصادمت العقول والاهواء

الصرم القطع لغة

بل فرض على الكفاية ابن حجر

الى ان علم المنطق فرض على كل مسلم والفكر عند المتقدمين مجموع

كالانسان في المتصورات والعالم حادث في المصدق بها قدس الله تعالى

الحركتين حركة من المطلوب المشعور به نحو المعلومات لتحصيل مبادي

التصورية والتصديقية كالجنس والفصل والصغرى والكبرى

المعيار اي الوزن

تعلم

والمتأخرون من المنطقيين من بعد الامام فخر الرازي والمتقدمون من قبله والمتأخرون من النحاة من بعد سيبويه والمتقدمون من قبله

فكر

والفكر هو ترتيب المعلومات على وجه يؤدي الى العلم بمجهول فان كان تصورا فتلك المعلومات المرتبة تسمى قولا شارحا ومعرفا وان كان تصديقا فتلك المعلومات المرتبة تسمى حجة ودليلا مثال الاول كما اذا علمت معنى الحيوان ومعنى الناطق كما لما تعقلتهما تجمعتهما ثم رتبتهما بان قدمت الاعم على الاخص فقلت حيوان ناطق حصل من ذلك علم لم يكن حاصلا وهو تصور الانسان ومثال الثاني كما اذا علمت ان العالم متغير وكل متغير حادث علما وضمنا في المعنى فجمعتهما ورتبتهما حصل منه العلم بان العالم حادث ∴

مناسبة ونهايتها حصول المبادي وحركة من المبادي الى المطلوب

اي ترتيب اخر او ترتيب امور للتادي الى المجهول — الفكر هو الترتيب الخ

بترتيب تلك المبادي ونهايته حصول المطلوب وعند المتأخرين

الترتيب اللازم للحركة الثانية لكن مذهب الامام الرازي ان الفكر هو

اي الجنس والفصل والصغرى والكبرى

الامور المرتبة لكن الفحول لم تلقوه بالقبول فان وافق القول

والعلة الفاعلية هي القوة الفاعلية لان الترتيب لا بد له من مرتب والغاية التحصيل

باشتمال التعريف على العلل الاربع فللفكر مادة هي الامور المعلومة

اي الجنس والفصل والصغرى والكبرى

وصورة هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة لتلك الامور وغايته استلزامه

للمطلوب وهو منوط بصحة المادة والصورة معا اذ لو فسدتا او فسدت

احديهما فسد الفكر ولم يستلزم المطلوب وصحة المادة كونها مناسبة

وهي ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في المصدق وتقديم الجنس على الفصل في التصورات

وصحة الصورة كونها جامعة للشرائط المعتبرة في باب الايصال

اي صحته وفساده

والمتكفل لتحصيل هذا الامر الخطير كما ينبغي بالفهم الى الذكي والغبي

موضوع المنطق المعلومات او التعقلات الثانية من حيث انها توصل الى مجهول فهو موضوع المنطق والبحث فيه عن عوارضه الذاتية وكل ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم

موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى المجهول فهي موضوع المنطق لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية

انما هو هذا الفن طوبى لمن له فيه حظ اوفى ويد طولى اللهم اجعلنا

المنطق

اى وسيلة وواسطة

من الراسخين فيه واجعله لنا ذريعة للنيل الى مآربنا والى كافة

مطالبنا ولما تقرر فيما بين القوم ان بيان غاية العلم وبيان موضوعه

جب كيبلغ ژم كل ع

ينساقان الى معرفته برسمه اراد الشارح ان يشير ان رسمه ايضا

اى المنطق

قد يكون منساقا الى معرفة موضوعه وغايته فقال فاندرج

فى التعريف الاول الكائن باعتبار الجهة الوحدة الذاتية معرفة

الموضوع اى التصديق بموضوعية موضوع المنطق حيث حصل

الاول صغرى او كبرى

من التعريف مقدمة هى ان المعلومات او المعقولات الثانية ما يبحث

كبرى او صغرى

فى المنطق عن عوارضه الذاتية ولنا مقدمة معلومة من الخارج هى

ان ما يبحث فى العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم

فيحصل من هاتين المقدمتين التصديق بموضوعية موضوع المنطق

اى التصديق بان المعلومات او المعقولات الثانية موضوع المنطق

على تقدير جعل المقدمة الاولى صغرى من الشكل الاول

او موضوع المنطق المعلومات او المعقولات الثانية فالموضوع اما

على تقدير جعل المقدمة الثانية صغرى من الشكل الرابع

موضوع او محمول فالتصديق بهلية ذات الموضوع من اجزاء العلم

اى بوجود ذات الخ

والتصديق بموضوعيته من مقدمات الشروع وتصوره من المبادى التصورية

من المفهوم

وتصور مفهوم الموضوع اعنى ما يبحث فى العلم عن عوارضه الذاتية

التى حصلت من تينك المقدمتين

لكونه موضوع تلك القضية او محمولها فهاهنا امور اربعة ربما يقع

بينها اشتباه فلا تكونن من المشتبهين الخابطين خبط عشواء والراكبين

اى كذبا والشطط مجاوزة القدم فى كل شئ صحاح

شططا وفى التعريف الثانى اندرج معرفة الغاية اى التصديق بغاية

لقد قلنا اذا شططا والله لقد قلنا قوله اذا شطط اى ذا بعد عن الحق مفرط فى الظلم قاضى

الفن اذ حصل منه ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يترتب على المنطق

وكل

الاول الغرض الذي يؤدي النظر فيه اي ما يتوقف عليه الكل طبعا ليشتاق للطلب ويعمل الشغل الثالث الشمرة وهي عنوان العلم ليكون عند اجمال ما نفصله الرابع الوثاق بين مسائله اي قرن ثمرة اي علم بعلم ليطلب ما يليق ٢ السادس انه من اي مدينة هو ليعتد على حاجب ويوض كما يجب السابع القسمة ليطلب في كل باب ما يليق ٣ الثامن الواضع التعليم وهي التفهيم اعني التكشف من فوق والتحليل وتوعلمنا والتحديد اي نقل الحد والبرهان اي الطريق الموقف على المطلوب والعمل به وسنا بالمقاصد اشيه ∴ تذهب المنطق ∴

وكل ما يتوقف على الشيء فهو غاية ذلك الشيء فيفيد انا نعرفه

من الفكر وفساده غاية المنطق فعلم انا المراد بايراد التصديق

بالموضوع والغاية في التعريف حصول التمكن التام على ذلك التصديق

بواسطة حصول مقدمة كلية من التعريف صالحة لان يجعل احد

مقدمتي الدليل المستلزم اياه لانه بمجرد التعريف يحصل التصديق

المذكور حتى يرد انه يلزم الشباب التصديق من التصور على انا ذلك

مما لم يقم برهانا على امتناعه ولما كان القدماء يذكرونا في صدور الكتب

ما يسمونه بالرؤس الثمانية وكانا منها القسمة اي بيانا افراد العلم

وابوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ولا يضيع وقته

في تحصيل مطالبه اراد الشارح ان يذكر من تلك الرؤس القسمة بحكم

اي ينبغي

اي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم عبد الله

اي صفري او كبري

والاخرى معلوم ما هي من الخارج

اي التعريف

اي فصد ركيشيع على الثمانية من المقدمات او من الابواب بالمعنى الاعم عبد الله

ما يقال ان مدينة المنطق اي شيء شغف به بعد تشبيه الاقطوي وتوقيع القلب بعض الهندسيات وذكر الاشتاذ انه ينبغي ان نفرق في هذا بين ما نشاهده من تقدم صالح من العلوم الادبية لما شاع من كون الله اوين بالتفهم العربي بشيء عبد الله

ما يقال ان حال الاقوال من مبادي احوال من تكشف حال الاقوال بمعرفة احوال الرجال وانظر الكلام عبد الله

اعلم ان ما يقال ان كل ما يتوقف عليه فعل ان كان فعل نفسه فهو غاية ومنفعة وان كان فعل غيره فهو غرض وغاية فاعله ان كان فاعلا بالقصد والا فهو غاية بالذات وان كان فاعلا بالقصد فهو غاية بالعرض وان كان فاعلا بالقصد والطبع فهو غاية بالذات وبالعرض عبد الله

ما لا يدرك كله لا يترك كله

ان ما لا يدرك كله لا يترك كله فقال ثم نقول لما كان الغرض من تدوين

كالحيوان والناطق في التصور مثلا وكالعالم متغير حادث في التصديق مثلا

المنطق معرفة الناظر المفكر صحة الفكر الجزئي الوارد عليه حين النظر في مبادي

كالانسان في التصور والعالم حادث في التصديق

معينة ومواد مخصوصة والفكر الجزئي اما لتحصيل المجهولات التصورية

او التصديقية اي المجهولات من جهة التصور والمجهولات من جهة التصديق

اي فسر بهذا الاول آه

لان المكتسب هو المجهول من جهة التصور او من جهة التصديق لا التصور

والتصديق لانهما قسم من العلم الذي هو عبارة عن الصورة الحاصلة

من الشيء عند العقل فاكتسابهما تحصيل للحاصل فالغرض من المنطق

اي التصور والتصديق

في الحقيقة بيان جميع الافكار الجزئية الموصلة الى نوعي المجهول لكن كان

بيانها على الوجه الجزئي متعذرا لكثرتها وعدم انضباطها الا انه كانت

مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين فارادوا بيانها على الوجه الكلي ليتوصل

فالغرض من المنطق في آه

الى معرفة الاحوال الجزئية حين تماس الحاجة اليها فلا جرم حصروا تلك

الافكار الموصلة فى النوعين احدهما الموصل الى المجهول التصورى وثانيهما

الموصل الى المجهول التصديقى ليتيسر لهم بيانها على الوجه الكلى المضبوط

كالحيوان والناطق مثلا

فكان اى حصل للمنطق طرفان يبحث فى احدهما عن احوال الافكار الموصلة

كالانسان مثلا — كالعالم متغير وكل متغير حادث

الى المجهول التصورى وفى الاخر عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول

التصديقى فطرف الفن طائفة من مسائله يبحث فيها عن احوال الشئ

او اشياء متناسبة فذلك الطرفان التصورات والتصديقات اى

احدهما المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية والاخر المباحث

يعنى كان للمنطق طرفان ولم يكن طرفا واحد

المتعلقة بالمعلومات التصديقية لان التصور لا يستفاد من التصديق

يعنى لما كان المراد من التصورات والتصديقات المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية والتصديقية فالتصورات آه

وبالعكس فالتصورات والتصديقات بمعنى المتصورات والمتصدق

اى المسائل

بها هى المسائل تعبيرا عن الشئ باسم اشرف اجزائه وهو الموضوع فى المسائل

خبر

ولكل واحد منهما اى من المتصورات والمتصدق بها او من الطرفين مباد

وهى تطلق على ما يبتدأ به فى اوائل الكتب قبل الشروع فى الفن لارتباطه

كتصور الفن بوجه ما والتصديق بفائدة ما

صفة مقدمة

به فى الجملة فهى اعم من المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على

كتصويره برسمه — كالتصديق بغايته التى تترتب عليه فى الواقع

وجه كمال البصيرة ووفور الرغبة فى تحصيله واما المقدمة بمعنى ما يعين

كالكتاب والاستاد عماوى

اى المقدمة

فى تحصيل الفن فهى اعم من المبادى وقد يطلقون المبادى على ما يعدونه

جزء من العلوم فى قولهم اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات اى هليتها والمبادى

والمسائل ويريدون به حدود الموضوعات واجزائها واعراضها والمقدمات

كالمسلمات ش

البينة وش كالاوليات

وهذان الفعلان من باب التنازع فى قوله ادلة ق

التى هى المبينة هناك او فى علم اخر يتوقف عليها يتركب منها الادلة المستعملة

كهلية الموضوع

فى العلوم لاثبات مسائله وقد يطلق على ما يتوقف عليه الشئ ذاتا

اى فى كتب ذلك العلم لا فى ذلك العلم نفسه والا لكانت من مسائله اذ يتبين قضية فى علم يستلزم ان يكون محمولها من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم وبين بينها فى كتب العلم وكبينها فيه من قاما عدم

او تصورا

كمعرفة الغاية وتصوره بوجه ما

او تصورا او شروعا وهذا اعم مما يعد جزء من العلوم لتناولها معرفة

كاجزاء رسم العلم حين ارادة تصوره

الغاية وتصوره بوجه ما او برسمه ويطلق على معنى آخر وهو المراد ههنا

اي العلم — اي المبادي

وهو ما لا يكون مقصودا بالذات في الفن على معنى ان لا يكون معرفة احواله

والنظر فيه مقصودا اوليا في الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا

اصليا من الفن في ذواتها عه

واسطة وان كانت المسائل المتعلقة بها مقصودا اصليا من الفن لكون

مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه كالكليات الخمس والقضايا

بالنسبة الى المسائل الباحثة عن الاقوال الشارحة عه

فان معرفة احوالها والنظر فيها ليست مقصودا اصليا من المنطق كما ان

للكل منهما مباد فكذلك له مقاصد كما قال ومقاصد فهي ما يكون النظر

اوليا

في احواله والبحث عن اعراضه مقصودا اصليا في الفن لترتب غاية الفن

عليه بلا واسطة كالقول الشارح والحجة فان غاية المنطق التي هي العصمة

انما تترتب على معرفة احوالهما اذ المقصود معرفة صحتهما وفسادهما

لكونهما موصلين بلا واسطة بخلاف الكليات والقضايا فان النظر فيهما

انما هي لكونهما من اجزائهما فكان بهذا الاعتبار اقسامه اى اقسام الفن

من قبيل تثنية الجمع

اربعة المبادئ والمقاصد فمبادى التصورات اى المبادى الكائنة

تفسير لجانب التصورات وقس عليه ما سيأتي في مقابله منه

في جانب التصورات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية الكليات

الخمس لتوقف القول الشارح الذى هو مقصود بالذات عليها فاحد

اقسام الفن المسائل الباحثة عن الكليات الخمس واما المبادى فهي انفسها

لا مباحثها كما ظن ومقاصدها اى المقاصد في جانب التصورات

القول الشارح بل الاقوال الشارحة فاحد اقسامه ايضا المباحث المتعلقة

بالقول الشارح والمقاصد نفسه لا مباحثه ومبادى التصديقات

اى المبادى

اى المبادى فى جانب التصديقات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات

تفسير لجانب اه

التصديقية القضايا بانواعها واحكامها اى العكسان والنقيض ولوازم

وبيان لوازم الشرطية فى شمسية قبيل القياس فراجعه ان اردت البيان

الشرطيات وسميت احكام القضايا لانها يحكم على القضايا باحكام باعتبارها

فيقال القضية الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ولا يقال القضية

الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية فان صح ذلك وانما افردها بالذكر

اى المنطقيين

مع اندراجها فى القضايا لانهم كانوا يجعلون الاحكام فى باب مقابل لباب

اى الشارح فى قسم واحد

القضايا ولما جمعهما ههنا للمناسبة اراد التنبيه على ذلك فلم يكتف

وكان فى نسخة طلحة انما جمعهما اه

اى الشعب

بذكر القضايا مع شمولها للاحكام فاحد اقسامه المباحث المتعلقة با

القضايا واحكامها اى الموضوعات الذكرية فى هذه المباحث انواع القضايا

واحكامها فلا يرد انه لا يحسن التقابل بين القضايا واحكامها لان

القضايا موضوع حقيقي لهذه المباحث وليس احكامها موضوعات حقيقة لشيء من المباحث ومقاصدها اي المقاصد في جانب التصديقات

القياس سواء كانت بحسب الصورة او المادة لا القياس من حيث الصورة اذ

فقط

القياس مطلقا مقصود بالذات في الفن وننظر في احوالها بكلا الاعتبارين

اي في قوله ومقاصدها القياس

اولا وبالذات واما اعادته مظهرا في قوله ثم القياس المشعرة بان المراد ههنا

والحال انه ليس كذلك بل المراد هو المطلق كما مر قبيل هذا

هو القياس من حيث الصورة فلا ضير فيه لكونه معرفة فان الغالب فيه

فيراد بالثاني عين الاول شان

ارادة الاول بعينه وان كان قد يعدل عنه كثيرا ولا يختلجن في وهمك

انه كيف يصح ان يراد بالثاني عين الاول بعينه وقد قسم الثاني الى

الصناعات الخمس التي هي اقسام القياس من حيث المادة لانا نقول هي

من اقسام مطلق القياس ايضا وما قيل من ان احوال القياس من حيث

مبتدا

اعادة الشيء

الصورة لكثرتها جدير بان تجعل وحدها مقاصد كانها بحث القياس

كلها فكلا وبما حققنا من معنى المبادي والمقاصد وبيان المراد من ال

العبارات الضيقة ههنا ظهر ان ما اورده بعض من تصدر لشرح الكتاب

فبعيد عن الحق ومنحرف عن سمت الصواب وان قرب عما ذكرنا تارة لكنه

يبعد عنه اخرى بمراحل ولا تتبع الهوى بعد ما جاءك الحق فالحق احق

بالاتباع وان كان لمسلك النظر اتساع فلنقتصر على هذا القدر مصليا

ركمت الشيء الغيث بعضه على بعض وسحاب مدتكم مجمل

على خير البشر ولولا تراكم العلائق وتلاطم العوائق لشرحت الكتاب

اي ارتباط القلوب على العالم الجسماني والالف بالمحسوسات مدة محمد الفلدي

عن آخره ورفعت الحجاب وميزت القشر عن اللباب على ان همم المحصلين

اي بكليته وهو متعلق بمحذوف اي شرحان شيئا عن آخره وانه يستلزم انشاء الشرح عن جميعه مستنبط من خطي

متقاعدة وعزائمهم متقاصرة حامدا لله ومصليا على رسول الله محمد صلى

وبمراتبهم

والعواد جمع عادية وهي عوائق الدهر ومعانقه والخطوب هي محن الزمان صح

وعوائق الدهر هي الشواغل التي تمنع الانسان عن الشغل على الشيء واصلاحه من حوادث الزمان قاموس

اي الاخلاق العشرة والنفس والشيطان منه

اي المخلصين عن الرياء والحسد

تمت هذه الرسالة الشريفة المسماة بحاشية جهة الوحدة
لمولانا زاد اسمه محمد امين ابن ملا صدر الدين سلمه
الله تعالى عن البلايا امين من يد العبد المذنب
الراجي عفو ربه الباري محمد بن ادريس
الجوني لاخيه الفائق وخليله
الحاذق في العلوم محمد
بن يوسف الفجاوي
عفي عنه

في مغر ١٢٨٤